



أنا لم أسكت،
يجب على النساء الأخريات
عدم السكوت أيضاً

العنف والتمييز القائمان على أساس الجنس
من أجل عالم سلمي، متساوي و حر



«أنا لم أسكت، يجب على النساء الأخريات عدم السكوت أيضاً»
العنف والتمييز القائم على أساس الجنس
من أجل عالم سلمي، متساوي و حر

المؤلفين

Ceren Salmanođlu, Burçin Kalkın Kızıldaş

الإعداد

Esmā Nur Kaşram

يمكن الاستفادة من هذا التقرير البحثي الذي تم إعداده ضمن إطار «فهم الاحتياجات، تعزيز التضامن: تطوير قدرات مركز الإرشاد النسائي لتوفير الدعم للمرأة السورية» بشرط ذكر المصدر. لا يجوز استنساخ هذا التقرير بطريقة الاستنساخ الضوئي، الأفلام وغيرها من الطرق الإلكترونية والميكانيكية ولو بشكل جزئي دون إذن وقف التضامن مع المرأة.

أنقرة، 2020

التصميم:

Ceket Medya

www.ceketmedya.com

الطبع:

Şen Matbaa

Demirtepe-ANKARA



Kingdom of the Netherlands



تم إعداد هذا المنشور ضمن إطار مشروع جاري تنفيذه بدعم من برنامج حقوق الإنسان في سفارة هولندا. يتحمل وقف التضامن مع المرأة وحده مسؤولية محتوى هذا المنشور وهو لا يعكس بأي شكل من الأشكال وجهات نظر السفارة الهولندية.

* بيان إفادة فيروز البالغة من العمر 53 عاماً التي أجرينا معها المقابلة.

5	تقديم
7	تمهيد
10	طريقة البحث والقيود
13	تجاربنا كباحثين
15	معلومات عن منظمي المقابلات
21	أن تكوني لاجئة و امرأة
21	الحياة المتغيرة مع الحروب: «أين أنا...»
24	التجارب التي تمت مواجهتها أثناء الهجرة: «الطريق، كان طريق موت بكل معنى الكلمة...»
28	روايات عن العنف المنزلي: «ليتنى لم أتزوج...»
32	التحرش الجنسي بعد الهجرة: «هذا الخطأ لم يكن خطئي...»
36	التمييز في ممارسات الحياة اليومية: «الأبواب مغلقة أينما ذهبت...»
40	الزواج المبكر: «لم أكن أعلم معنى الزواج...»
41	العلاقات المتغيرة بين الجنسين وأزمة الذكورة «أنا الأم والأب في البيت، أنا المسؤولة عن كل شيء»
43	مكافحة العنف ضد المرأة: «قررت عدم التزام الصمت بعد التعرض للعنف»
50	النتيجة: «أعيش حياة واحدة ولن يكون لي حياة أخرى..»
53	الاحتياجات / الاقتراحات
56	المصادر

تقديم

تم إعداد البحث ذو التسمية «أنا لم أسكت، يجب على النساء الأخريات عدم السكوت أيضاً» والذي تم التطرق فيه إلى تجارب العنف الذي عانت منه المرأة السورية التي تعيش في أنقرة بعد أن أجبرتها ظروف الحرب والصراعات الدائرة في سوريا إلى اللجوء إلى تركيا، من قبل وقف التضامن مع المرأة. تم إعداد هذا البحث بدعم تم الحصول عليه من برنامج حقوق الإنسان في سفارة هولندا وضمن إطار مشروع «فهم الاحتياجات، تعزيز التضامن: تطوير قدرات مركز الإرشاد النسائي لتوفير الدعم للمرأة السورية».

يعمل وقف التضامن مع المرأة منذ عام ١٩٩٣م وحتى يومنا الحاضر على مكافحة العنف ضد المرأة وعدم المساواة بين الجنسين. يقوم مركز استشارات المرأة الذي يزاوّل نشاطه ضمن بنية الوقف بتوفير الدعم الاجتماعي والقانوني والنفسي المجاني للسيدات اللواتي يتعرضن للعنف واللواتي قد يكونوا بحاجة إليه أثناء مكافحتهم لهذا العنف. يتم تقديم هذا الدعم من قبل أخصائيين اجتماعيين، محامين وأخصائيين علم النفس المتطوعين على أساس المرأة ضمن إطار أسس التضامن والنسوية.

بعد إجراء البحث، قام مركز استشارات المرأة في شهر يوليو «تموز» 2019 بتوفير الدعم والاجتماعي للمرأة السورية وتأسيس علاقة تضامنية معها برفقة مترجم لغة عربية. يشتمل هذا التقرير الذي تم فيه تقييم البيانات التي تم الحصول عليها ضمن إطار البحث، على تجارب هجرة اللاجئين وحالات العنف التي تعرضن له. قام وقف التضامن مع المرأة الذي يمتلك خبرات في مجالات مماثلة بالمناضلة ضد تجارة المرأة اللاجئة في فترة ما بين 2005 و 2016 و قام بتوفير الدعم الاجتماعي، القانوني والنفسي للسيدات بواسطة مركز استشارات المرأة.

يواصل وقف التضامن مع المرأة أعماله من أجل عالم متساو وحر لا تكون فيه المرأة معرضة للعنف والتمييز القائم على أساس نوع الجنس. وفر لنا هذا البحث الذي يعتبر أحد هذه الدراسات، إمكانية توثيق علاقة تضامنية قمنا بإنشائها مع اللاجئين الذي جمعنا القدر معهم وتعلمناها معاً. في هذا السياق، نود التقدم بالشكر والتقدير إلى السفارة الهولندية التي دعمت هذا البحث الذي قمنا بإجرائه مع اللاجئين وإلى دنيز بزيغان التي لم تحرمنا من دعمها وإلى أسماء نور كشرام التي تولت مهمة تنسيق

أعمال المشروع والتي تقرير البحث للنشر وإلى ن. جران سلمان أوغلو وبورتشين كالكين كيزيلداش اللتان تولتا مهمة إعداد أسئلة الاستبيان وإجراء المقابلات المتعمقة مع اللاجئات وكتابة التقرير وإلى دجلة باشا و رهف أسويد و ودات باقر اللذين وفروا الدعم للترجمة باللغة العربية طوال مدة البحث. وفي نفس الوقت، نتقدم بالشكر والتقدير إلى آيفار ساي التي اشرفت على نقل بيانات الاستبيانات إلى برنامج الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية والتي قامت بإجراء التحليل الرقمية للبيانات والتي قامت بإعداد تصاميم قوائم الجداول المستخدمة في جميع نواحي النص. كما نود التقدم بالشكر إلى متطوعي الوقف بوشرا سونتجي، ليلي توبال، نيهان دمارلي وسيبال غونيش الذين أظهروا تضامنهم معنا من خلال خبراتهم، أفكارهم ومساهماتهم التي أظروها خلال عملية البحث وفي كتابة التقرير. وكذلك نود التقدم بالشكر لـ إيلغي كهرمان أحد المتطوعين من الوقف على الوقت والجهد الذي أظهره من أجل تحرير التقرير.

كما نود التقدم بشكل خاص بالشكر لمركز أبحاث اللجوء والهجرة و جمعية التضامن مع اللاجئيين والمهاجرين على الدعم الذي قدموه لنا من أجل الوصول إلى اللاجئات وأيضاً للسيدات العاملات في هذه المؤسسات واللواتي قدموا الدعم لنا. وبالطبع نود التقدم بالشكر الجزيل للسيدات اللاجئات اللواتي سهلوا مهمتنا في تنفيذ هذا البحث وتقاسموا معنا مشاكلهم وحينهم وتطلعاتهم نحو المستقبل.

فضلاً عن مساهمة هذا البحث في جعل العنف و عدم المساواة بين الجنسين الذي تعاني منه النساء اللاجئات لكونهم «نساء» مرثياً وظاهراً للعيان، نأمل في أن يساهم هذا البحث في تعزيز جهود المؤسسات العامة، المنظمات الدولية، منظمات المجتمع المدنية، الخبراء والناشطين العاملين في هذا المجال.

وقف التضامن مع المرأة

تهديد

يعتبر اللاجئون¹ الذين أجبروا تحت وطأة التهجير القسري إلى مغادرة منازلهم، بلدانهم وأحبائهم نتيجة للعنف والحرب التي افتقرت للحد الأدنى من شروط كونهم بشراً، في مقدمة المجتمعات الأكثر هشاشة في العالم. أما نسبة النصف تقريباً من مجموع السوريين الذين أجبروا على الهجرة إلى تركيا خصوصاً بعد اشتداد الاشتباكات في عام 2011، فهو مؤلف من النساء والفتيات. نحن نعلم من أبحاث الهجرة النسوية بأن كونك لاجئة، يعني وضعية تعمق الضعف. فضلاً عن انعدام الأمن والضعف التي تفرضه وضعية اللاجئ، إلا أن المرأة تضطر أيضاً للتعامل مع المشاكل الناجمة عن عدم المساواة بين الجنسين. فعلى عكس اللاجئين من الرجال وفي الوقت الذي تتعرض فيه اللاجئات من النساء أيضاً للعنف والتمييز بسبب عدم المساواة بين الجنسين خلال وبعد عملية الهجرة، فإن هذه العملية تتضمن أيضاً مرحلة مساندة المرأة باستراتيجيات المقاومة والنضال.

يمكننا القول بأن الدراسات المتعلقة باللجوء تنوعت وزادت مع اللاجئين السوريين الذين أجبروا على الهجرة إلى تركيا بسبب الحرب في سوريا. ومع ذلك، فإن العدد المحدود من البيانات المتوفرة لديها خصوص اللاجئات السوريات، يقتصر على البحوث التي تم إجراؤها على الصعيد المحلي أو الإقليمي أو تقارير منظمات اللاجئين. أما البحوث والتقارير المتعلقة بهذا المجال، فهي توثق مواجهة المرأة السورية اللاجئة للعديد من المشاكل المتنوعة بعد الهجرة. في هذا السياق؛ تطرق تقرير جمعية مظلوم (2014) الذي تم التركيز فيه على الظروف المعيشية التي تعاني منها اللاجئات السوريات في تركيا ولا سيما السلبات التي تواجهها بسبب هويتها الجنسية، إلى تجارب التمييز والعنف القائم على النوع الجنسي والذي تعرضت له أو شهدت عليه السيدة الملتجئة في الاشتباكات في سوريا وخلال وبعد عبور الحدود. يكشف البحث الذي أجرته كيفيلجيم و أوزكور في عام 2015،

1 مع أن تعبير «اللجوء» لا يمثل الوضع القانوني للسوريين الذين أجبروا على الهجرة إلى تركيا تحت تهديد «الاضطهاد»، إلا أننا فضلنا في هذه الدراسة استخدام تعبير «اللاجئ» لأنه يعبر عن وضع قانوني يخضع لحقوق معينة. ومع ذلك؛ يتوجب علينا الإشارة إلى أن السوريين الموجودين في تركيا يواجهون عقبات جادة في الحصول حتى على حقوقهم القانونية المتوفرة في إطار وضعية الحماية المؤقتة وبأنهم لا يستفيدون من الحقوق التي تتضمنها وضعية «اللاجئ».

أن عدم اليقين الناجم عن حالة الحماية المؤقتة للمرأة السورية واللاجئات من المثليات والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسانية قد جعل هذه الجماعات هدفاً للعنف القائم على نوع الجنس. بنفس الشكل، وفي تقرير جمعية الرابطة الشعبية الذي نشرته في عام 2017 والمتعلق باللاجئين في تركيا، تم التطرق إلى أنه كان يتم توجيه الفتيات السوريات للزواج المبكر والسيدات السوريات للزواج بشكل غير قانوني كزوجة ثانية أو ثالثة وأيضاً إجبارهن على ممارسة الدعارة من قبل المنظمات الإجرامية. إضافة إلى ذلك، توصي معظم هذه الدراسات باتخاذ التدابير اللازمة لمنع العنف المستند على نوع الجنس ضد اللاجئات وجعل القوانين في حالة أكثر حساسية من ناحية نوع الجنس. في البحث الذي أجراه جوشكون و اسكي في الآونة الأخيرة (2019) والذي تمت فيه الدراسة من منظور الجنسية الاجتماعية لأوضاع اللاجئات و المثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسانية وأشكال العنف الذي يواجهونه والمستند على نوع الجنس، تم الكشف عن أوجه القصور في نظام اللجوء التركي الذي يتم فيه مراعاة الفوارق بين الجنسين. دراسة أخرى شاملة تم القيام بها من قبل جانكورتران و البراق وهي دراسة بحث بعنوان «أن تكون امرأة من سوريا إلى تركيا».

نعلم من دراسات الهجرة الدولية بأن عدم توفر الدعم الاقتصادي والاجتماعي ونقص التواصل الاجتماعي، البطالة، الفقر، نقص المعلومات المتعلقة بالبيئة والقوانين المحلية، ظروف السكن الغير صحية والغير آمنة، محدودية الوصول إلى الخدمات العامة مثل الخدمات الصحية والتعليمية وأهمها عدم كفاية الحماية القانونية التي تم توثيقها في هذه الدراسات والعديد من البحوث الأخرى، هي من العوامل التي تساعد على زيادة خطر العنف ضد اللاجئات². ومع ذلك، فإن المصاعب والتجارب المستندة على نوع الجنس للسيدات المهاجرات وطالبات اللجوء في تركيا وعلى رأسهم اللاجئات السوريات تخضع لعدد محدود من البحوث. إن كون عدد البحوث التي تركز على كيفية تعرض النساء للعنف القائم على نوع الجنس محدوداً، وبمعنى آخر؛ عدم كفاية البيانات الأخرى المتعلقة باللاجئات، يعزز نظرية عدم الاهتمام باللاجئات وصعوبة فهم احتياجاتهن. في هذا السياق؛ تعتبر دراستنا بمثابة خطوة تهدف إلى تعريف أشكال العنف المستند على

2 قام كيغانارت وأصدقائه بإدراج العوامل الرئيسية التي تزيد من خطر العنف تجاه المهاجرات وطالبات اللجوء والتي تتمثل بعوامل مثل البطالة وصعوبة العيش، نقص المعلومات والمعرفة المتعلقة بالبيئة المحلية، ظروف السكن الغير صحية والغير آمنة، محدودية الخدمات الصحية والتعليم العالي وسائل تواصل محدودة وعدم توفر الحماية القانونية (215:520)

نوع الجنس والذي تتعرض له اللاجئات السوريات خلال وبعد الهجرة إلى تركيا حسب روايات الهيمنة ولاتخاذ التدابير اللازمة لتعزيز مكافحة العنف ضد المرأة.

نهدف في هذه الدراسة إلى التعامل مع المشاكل التي تواجهها السيدات اللاجئات بسبب كراهية الأجانب وتطوير استراتيجيات التغلب على هذه المشاكل لمنع العنف³ المستند على نوع الجنس من خلال التركيز على تجارب الهجرة للنساء السوريات. تستند بيانات الدراسة على مقابلات متعمقة قمنا بإجرائها مع اثني عشرة لائحة سورية تعيش في أنقرة و50 دراسة استقصائية تم القيام بها ضمن إطار مشروع «فهم الاحتياجات وتعزيز التضامن: تحسين قدرات مركز التضامن النسائي لتوفير الدعم للمرأة السورية» الذي تم القيام به من قبل وقف التضامن مع المرأة في شهر أبريل 2019. كانت تستغرق هذه المقابلات التي تم القيام بها في فترة ما بين مارس 2019 و أبريل 2019 في الغالب ما بين ساعتين وثلاثة ساعات وأحياناً أربعة ساعات. خلال المقابلات، قمنا بطرح أسئلة شبه منظمة على اللاجئات فيما يخص المعلومات العامة المتعلقة بالتكوين الديموغرافي والاقتصادي - الاجتماعي، وأيضاً المتعلقة بالظروف المعيشية الأساسية والممارسات التمييزية التي يواجهونها في الحياة اليومية وعدم المساواة المحتملة والقائمة على نوع الجنس وتوقعاتهم المتعلقة بالمستقبل. ضمن إطار هذه الأسئلة، حاولنا أن نفهم كيف تقوم اللاجئات السوريات بتحديد وإدراك وتطوير أساليب مكافحة العنف والتمييز الناتج عن عدم المساواة بين الجنسين. خلال عملية التقييم للأوضاع الهشة للاجئات في الدراسة، عملنا على التحرك من منظور نسوي يتيح لنا إمكانية الكشف عن مدى عزم السيدات وتصرفاتهم الذاتية لتغيير أوضاعهن. بمعنى آخر، عملنا طوال مرحلة الدراسة على المشاركة في مشروع «مفهوم أن يتم تعريف النساء على أنهن أفراد يلعبن دوراً نشطاً في تكوين مجتمعات دائمة بدلاً من كونهن ضحايا حرب». وفي نفس الوقت؛ نهدف من خلال هذه الدراسة الاستكشافية إلى تشكيل قاعدة بيانات أولية متعلقة باحتياجات المرأة من أجل تعزيز تجارب العنف القائم على أساس نوع الجنس الذي تعاني منه اللاجئات السوريات وتعزيز قدراتهن لمكافحة هذا العنف.

3 يتم تعريف العنف القائم على أساس نوع الجنس الاجتماعي، من قبل «لجنة اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (CEDAW)» على أنه العنف المباشر ضد الفرد والذي يتم القيام به على أساس جنسه أو جنسه الاجتماعي.

طريقة البحث والقيود

هدفنا في هذه الدراسة إلى توضيح وفهم تجارب ووجهات نظر اللاجئات بشأن اتخاذ قرار الهجرة والعنف القائم على نوع الجنس الذي يعانون منه خلال عملية الهجرة وبعدها. على ضوء هذه الغاية، انتقلنا من منظور نسوي يهدف إلى القضاء على عدم المساواة بين الجنسين من خلال الكشف عن العوائق التي تحول دون تمكين المرأة. بالرغم من إعطاء الأهمية للأساليب والتقنيات النوعية من أجل فهم الواقع الاجتماعي بعمق وبطرق متعددة، إلا أنه من الممكن أيضاً استخدام التقنيات النوعية والكمية معاً. كما أنه من الممكن استخدام تقنيات مثل الاستبيانات بجانب التقنيات النوعية الأخرى خصوصاً في الحالات التي تكون فيها الأنماط الأساسية المتعلقة بمجال البحث غير معروفة. الشيء المهم هو «إعادة تقييم المفاهيم الأساسية المأخوذة كمعطيات في الأساليب والتقنيات المستخدمة في البحوث التقليدية وإخضاعها للتحليل الجنسي الاجتماعي» (أوزتان، 2015: 287-288). لهذا السبب؛ استفدنا من تقنيات الاستبيان والمقابلات المتعمقة أثناء محاولة فهم كيفية قيام اللاجئات السوريات بتحديد وإدراك وتطوير أساليب مكافحة العنف والتمييز الناتجان عن عدم المساواة بين الجنسين. في الجزء النوعي من بحثنا، قمنا بإجراء مقابلات متعمقة مع اثنتي عشرة لاجئة سورية تعيش في أنقرة ضمن في إطار أسئلة شبه منظمة. تم إعداد أسئلة المقابلات والاستبيانات الشبه منظمة لفهم مراحل ما قبل الحرب ومراحل اتخاذ القرارات المتعلقة بالهجرة والتجارب التي واجهوها بعد الهجرة. في كل من الاستبيانات والمقابلات المتعمقة أيضاً، تم توجيه الأسئلة المتعلقة بالعنف من خلال تحديد سلوكيات عنيفة معينة. بالإضافة إلى ذلك، تم إعداد الأسئلة بطريقة يمكننا من خلالها التحقق متى (قبل الهجرة، أثناء الهجرة وبعدها) وأين (المخيم، المدرسة، مقر العمل، المنزل) وقعت حادثة العنف ومن هم الذين قاموا (الزوج، الزوج السابق، الأقارب الذكور، قوى الأمن... الخ) بارتكاب وقعة العنف وفقاً لأنواع مختلفة من العنف. لقد حرصنا على أن لا تكون الأسئلة من النوع الناقد وعلى إنهاء المقابلة بمواقف ايجابية من خلال تذكير السيدات بأهمية المعلومات التي يتقاسمونها معنا وبأنها سوف تستخدم لمساعدة النساء الأخريات بطريقة من شأنها تعزيز أساليب العنف الذي يعانون منه.⁴

4 إن دراسة بحث «العنف الأسري ضد المرأة في تركيا» الذي تم القيام بها من قبل جامعة الهاجتية في عام (2015) ودراسة «العنف تجاه المرأة في تركيا» الذي تم القيام بها من قبل عابشة غول آلتيناي و بشيم أرات في عام 2008. كانت مرشداً لنا خلال تصميم البحث وإعداد الأسئلة.

في الدراسات التي تم القيام بها في هذا المجال، تم استخدام نماذج كرة ثلجية تضمن سهولة اختيار مشاركين آخرين من المشاركين البحث. تم نقل الاستبيانات التي تم القيام بها إلى برنامج برنامج الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية وإجراء تحليلات رقمية لبيانات المسح. خلال أعمال الاستبيان، نريد أن ننوه إلى أننا ندرك أن هذه التقنية ليست وسيلة كافية من ناحية فهم التجارب الجارحة للسيدات. عدم كفاية هذه التقنية، تصحح أكثر تعقيداً عندما يتعلق الأمر باللاجئات موضوع البحث. نتيجة التقاء اللاجئين السوريين مع الأتراك في مرحلة ما بعد الهجرة يستند بشكل عام على ممارسات تمييزية، فإنه قد يكون من الصعب على الباحث إقامة علاقة ثقة. تصحح مشكلة الثقة هذه أكثر حسماً عند الحديث عن موقف جارح مثل العنف. لغرض التغلب على هذا العائق، حاولنا القيام بذلك من خلال تضمين نهاية الاستبيان بسؤال مفتوح. في السؤال الأخير، طلبنا من السيدات المشاركات في الاستبيان، كتابة آرائهن التي يريدون تقاسمها معنا بخصوص العنف تجاه المرأة. تمت الإجابة على هذا السؤال في واحد من كل استبيانين. ضمن هذا الإطار، سوف نقوم بتقييم بيانات الاستبيانات تحت العناوين التي قمنا بتشكيلها في التقرير على ضوء المقابلات المتعمقة. بمعنى آخر، سوف نقوم بتقاسم نتائج المقابلات المتعمقة على شكل حوار مع الاستبيانات.

في نفس الوقت، تم طرح أسئلة تمكننا من التعرف على تجارب المرأة السورية في التعامل مع الصعوبات التي واجهتها في مرحلة ما بعد الحرب ولا سيما في مكافحة العنف ضد المرأة. قبل البحث، تم القيام بدراسة تجريبية لكل مقابلة متعمقة وأيضاً لكل دراسة استبيان لتحديد مدى استيعاب الأسئلة و تحديد الأسئلة الواجب إضافتها. طوال فترة البحث، تم العمل مع مترجمين لغة عربية جيدين وقبل البدء بدراسة البحث، قمنا بإجراء دراسات قصيرة الأجل مع المترجمين حول مفاهيم مثل «العنف ضد المرأة وأنواعه» و «التمييز القائم على أساس نوع الجنس» وذلك من خلال الأخذ بعين الاعتبار بالحساسيات التي يتطلبها موضوع البحث. واصلنا هذه الدراسات والمناقشات طوال مدة البحث في الأوقات اللازمة. تم إجراء المقابلات في مؤسسة التضامن مع المرأة ضد إطار المشاركة التطوعية ومن خلال تلبية احتياجات النقل اللازمة في اليوم والساعة المتاحة للمرأة. في المرحلة التي تسبق المقابلة، كان يتم تقديم المعلومات المتعلقة بمحتوى، غاية ومدة البحث وبتقاسم نتائج البحث وكان يتم أخذ موافقة المرأة. من ناحية أخرى؛ تم تقديم معلومات متعلقة بمحتوى الدعم القانوني والاجتماعي الذي سوف يقوم وقف التضامن مع المرأة بتوفيره من أجل اللاجئات. خلال المقابلة، كان يتم التذكير بإمكانية عدم الإجابة على الأسئلة التي يتم توجيهها من قبل فريق المشروع وبإمكانية إنهاء المقابلة دون توضيح الأسباب. بالإضافة إلى ذلك، كان يتم في البداية الحصول على إذن

المرأة فيما يخص التسجيل الصوتي اللازم لتحليل المقابلات ومن ثم البدء بالمقابلات. كما أننا حرصنا خلال عملية تدوين قصص السيدات على استخدام أسماء مختلفة لتجنب أي أضرار محتملة للسيدات اللواتي تمت مقابلتهن وبسبب المخاوف الأخلاقية. كما تم تقديم المعلومات الاجتماعية والديموغرافية للـ 12 سيدة اللواتي تمت مقابلتهن والـ 50 سيدة اللواتي تم إجراء الاستبيان معهم.

أهم محدودية في هذا البحث، يكمن في عدم التمكن من إشراك السوريين المثليين في الدراسة. إن نتائج التي توصلت إليها بعض الدراسات (بكلاجي أوغلو & كيفيلجيم، 2015) التي تم القيام بها في هذا المجال الذي تم فيه إعطاء الأولوية للسيدات المتزوجات وذوات الأطفال والحوامل والحفاظ على سرية السيدات الوحيدات وذوات الميول الجنسية المختلفة وفقاً للنظام الغير متغايير للدولة ومنظمات المساعدات الإنسانية والمنظمات المدنية الاجتماعية، تعتبر حقيقة. تم الوصول للسيدات اللواتي تمت مقابلتهن ضمن إطار هذه الدراسة بطريقة الكرة الثلجية، وهو الأمر الذي أدى إلى تقييد إدراج الخبرات المتعلقة بحالات الأنوثة المختلفة واللجوء في دراسة البحث. إن دراسة البحث الذي قامت به بكلاجي أوغلو & كيفيلجيم في عام 2015 ودراسة البحث التي قام بها جوشكون و اسكي في الآونة الأخيرة (2019) والتي تم التركيز فيها على تجارب اللاجنات الغير سوريات والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغاييري الهوية الجنسانية الذين تقدموا بطلب الحماية الدولية والذين تم إرسالهم إلى مدن تابعة، تتضمن بيانات مهمة متعلقة بهذا الصدد. كما أن تقرير «امتحان تركيا مع الملتجئين المثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغاييري الهوية الجنسانية» الذي تم إعداده من قبل كاوس جي إل، يركز على موضوع تجربة تركيا مع الملتجئين المثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغاييري الهوية الجنسانية. يهدف التقرير إلى تسجيل العقبات التي يواجهها الملتجئين المثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغاييري الهوية الجنسانية في الحصول على الحقوق والخدمات الأساسية وتوثيق التمييز والعنف الذي يتعرضونه له على أساس الميل والهوية الجنسية وازدواج الجنس بجانب كونهم لاجئين في الحياة الاجتماعية. حيث أن هذا التقرير الذي تم إعداده من خلال المقابلات المتعمقة التي تم إجرائها وجهاً لوجه مع الملتجئين المثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغاييري الهوية الجنسانية الذين يعيشون في تركيا ومن خلال الخدمات الاستشارية المقدمة عبر البريد الإلكتروني والهاتف، يشير إلى أن الملتجئين المثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغاييري الهوية الجنسانية الذين غادروا بلدانهم بسبب التمييز والاضطهاد الذين كانوا يتعرضون له؛ يتعرضون في تركيا للعداء ضد الأجانب بجانب ميولهم وهوياتهم الجنسية.⁵

5 https://kaosgldernegi.org/resim/yayin/dl/Igbiti_multeciler_ile_intihani_web.pdf تقرير آخر تم نشره من قبل

تجاربنا كباحثين

بالرغم من أن هذا البحث هو جزء من عملية تضامن سيتم تشكيلها مع اللابئات من قبل مؤسسة التضامن مع المرأة؛ في بداية البحث وفي الحين الذي لم تبدأ فيه المقابلات، دفعنا معلوماتنا الأساسية المتعلقة بموضوع بحثنا إلى طرح السؤال التالي: ماذا سيحدث فيما بعد للأشخاص الذين أعدنا معهم المعلومات؟“.

”يدخل شخص أو مجموعة أشخاص إلى حياة الآخرين ويحتفظون بسجل لهذه الحياة ويجمعون بيانات متعلقة بأشخاص لا يعرفونهم أبداً. في هذه العملية، ما الذي يحدث للأشخاص الذين تم دخول حياتهم والذين تم الاحتفاظ بقيودهم والذين تم جمع معلومات بحقهم؟ كيف يتم تأسيس علاقة معهم؟ كيف يشاركون في هذه العملية؟ كيف تتطور العلاقة بين الباحث و الشخص موضوع البحث؟ كيف يتأثر كلا الطرفين من دراسة البحث؟“ (سيليك، 2009:115). ارتبطت هذه الأسئلة والمخاوف المتتالية ارتباطاً وثيقاً بالادعاء (إيه كي تي. كوميت أوغلو 2011:484) بأن إعادة منظمي المقابلات التذكير بمواضيع حساسة لدى المجتمع محل البحث ولا سيما في المقابلات التي تم فيها التحدث عن الوفيات (خصوصاً عندما يتعلق الأمر بالمرأة) وحالات الفشل والحرمان، أدى إحداث توترات عاطفية وتجديد الإحساس بالألم وبأن عملية المقابلة جعلتهم ضحية مرة أخرى.

في هذه المرحلة، حاولنا التعامل مع نوع من أنواع التضامن مع المرأة من خلال اتباع خط التحليل الذي فتحه المنظور النسوي وقراءة دراسات عائدة لمختلف الباحثين حول التجارب الميدانية. في الحين الذي تذكرنا فيه الطريقة النسوية بأهمية معرفة الحياة اليومية للسيدات والتجربة الشخصية، فضلاً عن أن الطريقة النسوية تذكرنا بأهمية معرفة الحياة اليومية للمرأة وتجربتها الشخصية، إلا أنها تلفت الانتباه إلى ضرورة إجراء عملية بحث مستندة على التفاعلية من أجل تقليل التسلسل الهرمي بين الباحث والشخص محل البحث. و مع ذلك، لا يمكننا القول بأنه يمكننا القضاء تماماً على هذا التسلسل الهرمي في عملية البحث. كنا ندرك كباحثين بأن موقفنا كان أكثر ملاءمة بالمقارنة مع السيدات اللاتي قابلناهن؛ كما كنا ندرك بأن حقيقة إجراء المقابلات في المكان الذي قمنا بتحديدده وبأننا نتحكم بسير المقابلة، من شأنه خلق شعوراً بالضعف لدى الأشخاص

جمعية المثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغاييري الهوية الجنسانية والذي تم التطرق فيه لهذا الموضوع من ناحية العنصرية <http://hevilgbiti.org/wp-content/uploads/2019/08/HeviRaporu-1.pdf>

محل المقابلة. في كل مرحلة من مراحل البحث، حرصنا كباحثين على مناقشة الامتيازات والإمكانيات التي تمتلكها والتي ظهرت من اختلافات السلطة مثل الصنف والانتماء العرقي والأصل وفي مقدمتها كوننا مواطنين من الجمهورية التركية وبذلنا قصارى جهدنا لتحويل هذه الفروق لصالح السيدات اللواتي أجرينا المقابلة معهم. ومع ذلك، تبين لنا أن العديد من اللاتجئات اللواتي أجرينا المقابلة معهم، لا يتمتعن بحماية اقتصادية واجتماعية. كان هناك سيدات لم يتسطن العثور على المال لدفع فاتورة الكهرباء أو لدفع المصاريف المدرسية لأطفالهن. في هذه النقطة، أدركنا تماماً مدى أهمية التعبير عن أنفسنا وغايتنا كباحثين في بداية المقابلات. إن كون المدينة التي أجرينا البحث فيها هي من الأماكن البيروقراطية وأن العديد من المؤسسات المدنية الاجتماعية أنشأت شبكات علاقات "قائمة على المساعدة" أكثر من اتباع النهج "القائم على الحقوق" مع مجتمعات اللاجئين بشكل عام والأهم من ذلك؛ عدم تمكننا من تقاسم تدفق الحياة اليومية مع اللاتجئات لفترة معينة، كان يجعلنا مهمتنا صعبة في تأسيس علاقة بين النظائر طوال مدة البحث.

في هذا السياق؛ ظهر أمامنا السؤال التالي: هل يمكننا أن ندعي بأن وجهة نظر الباحث فقط التي تحدد العلاقة بين النظائر طوال مرحلة البحث؟ كما قالت خديجة شولة أوغوز؛ هل هذا الادعاء لا يسلم السلطة بالمعنى النظري للباحث (الذي يحاول تدميره)؟ (2012:72). في هذه المرحلة، بذلنا قصارى جهدنا للتغلب على هذه الاختلافات الناشئة طوال مدة البحث من خلال تطوير "نظرة من الداخل". كان من داعي الأهمية أن لا نكون غرباء عن مجال البحث من أجل العثور على مقابل لهذه الجهود. بهذا الشكل وبقدر ما يمكن تطبيق البحث كعملية تكون أقل إحساساً بهرمية الباحث - الشخص موضوع البحث؛ إلا أنه لا يمكننا القول بأننا تمكننا من تحقيق ادعاء النهج النسوي المتعلق بالقضاء على التسلسل الهرمي للباحث بشكل كامل. لأن هذا الادعاء يستند على نهج يتضمن تقاسم وإعداد المعلومات المتبادلة بين الباحث والمشاركين في البحث (إيه كي تي. كوميت أوغلو 2008:58). لا يمكننا القول بأننا تمكننا من إقامة مثل هذا التفاعل، لأن أهم عائق واجهناه كباحثين خلال مرحلة البحث يكمن في إجراء المقابلات بواسطة المترجمين، بمعنى آخر؛ عدم معرفتنا بـ "اللغة". عدم القدرة على التحدث بلغة مشتركة، جعل من الصعب علينا إقامة علاقة متبادلة وتفاعلية. عدم معرفة لغة الأفراد الذين تم إجراء البحث معهم، تحول إلى مشكلة أكثر حسماً خصوصاً فيما يتعلق بهذا النوع من المقابلات التي تكون فيها الروايات العائدة لعواهم العاطفية في الطليعة. بناءً على

جميع هذه الأسباب فضلنا تقييم بحثنا كبحث تم تغذيته من منظور الأسلوب البشري وليس كبحث ميداني نسوي.

بالإضافة إلى ذلك؛ يجب علينا التنويه إلى أنه خلال المقابلات الطويلة، ظهر تفاعل وعلاقائية بين فريق البحث والسيدات خلال تقاسم المكان، توجيه الأسئلة، الاستماع لهم وتبادل النظرات بينما في نهاية كل مرحلة. في هذه النقطة؛ يمكننا القول بأننا تمكنا من إقامة علاقة ثقة مع السيدات من خلال المقابلات الطويلة والتفاعل معهم خلال هذه المقابلات. إن ردود الفعل الإيجابية التي تلقيناها من السيدات واستمرارهن في المقابلة بشكل طوعي وابداء استعدادهن للحديث عن مشاكلهن، كانت من أهم المؤشرات لهذه الثقة المتبادلة وعملية التقاسم التي تم تأسيسها بشكل متبادل. ساعدت المقابلات التي استغرقت ساعتين أو ثلاثة ساعات في تعميق هذه العلاقة، إن توجيه ودعم وقف التضامن المتضامن مع المرأة التي تعرضت للعنف على مدى السنوات وأيضاً امتلاكه لمذخرات واسعة من المعرفة والخبرة في هذا المجال، كان مهماً للغاية. والأهم من ذلك هو أننا أصبحنا أقوى في هذه العملية.

معلومات عن منظمي المقابلات

الاسم	العمر	الحالة المدنية	عدد الأطفال	العمر في الزواج الاول	المؤهلات العلمية	الخبرة المهنية في سوريا	خبرتها المهنية في تركيا
فيروز	35	لا تعرف مصير زوجها	3	23	خريجة جامعة	فني في المجال الصحي	في الأعمال المؤقتة
سفيرة	32	زواج عرفي	4	16	خريجة مرحلة متوسطة	لا يوجد	لا تعمل
عمبر	25	مطلقة	2	18	اضطرت لتترك الدراسة في المرحلة المتوسطة	لا يوجد	لا تعمل
أهلا	32	متزوجة	6	15	تركت المدرسة في المرحلة الابتدائية	لا يوجد	جامعة أوراق
نيسا	26	زواج عرفي	1	22	خريجة مرحلة متوسطة	لا يوجد	لا تعمل
أميلة	28	زواج عرفي	2	23	خريجة مرحلة متوسطة	لا يوجد	لا تعمل

الاسم	العمر	الحالة المدنية	عدد الأطفال	العمر في الزواج الاول	المؤهلات العلمية	الخبرة المهنية في سوريا	خبرتها المهنية في تركيا
ضحى	40	أول زواج لها في سوريا (زوجها توفي في الحرب) زواجها الثاني في تركيا	8	14	لم تذهب إلى المدرسة على الإطلاق	عاملة في المجال الزراعي	لا تعمل
نورا	31	متزوجة	2	18	تركت المدرسة في المرحلة المتوسطة	لا يوجد	لا تعمل
ميساء	44	مطلقة	7	18	خريجة مرحلة ابتدائية	عملت في أعمال الصيانة	لا تعمل
شدية	46	زوجها توفي في الحرب	6	21	لم تذهب إلى المدرسة على الإطلاق	لا يوجد	لا تعمل
فاطمة	21	متزوجة	3	16	خريجة مرحلة متوسطة	عملت في القطاع الصحي	لا تعمل
نور	30	متزوجة	4	18	خريجة مرحلة ابتدائية	لا يوجد	لا تعمل

أما المعلومات المتعلقة بالسيدات اللواتي شاركن في دراسات الاستبيان؛ فهي مندرجة في القوائم أدناه. تتفاوت أعمار نسبة 40% من الـ 50 لاجئة سورية شاركت في دراسة الاستبيان ما بين 28-37 سنة. 52% من السيدات متزوجات بموجب عقد زواج رسمي. إلا أن نسبة 9% منهن متزوجات بموجب عقد زواج رسمي وعقد زواج عرفي. (انظر إلى الجدول- 1 والجدول- 2).

النسبة المئوية	العدد	كم عمرك؟
32.0%	16	18-27
40.0%	20	28-37
10.0%	5	38-47
16.0%	8	48-59
2.0%	1	60 وما فوق
100.0%	50	المجموع

الجدول - 1 توزيع الأعمار للسيدات اللواتي شاركن في الاستبيان

النسبة المئوية	العدد	ما هي حالتك المدنية في الوقت الحاضر؟
20.0%	11	لم يسبق لي أن تزوجت
52.7%	29	متزوجة بشكل قانوني
10.9%	6	متزوجة بعقد زواج عرفي
1.8%	1	مطلقة
5.5%	3	لا أعرف مصير زوجي
9.1%	5	زوجي متوفي
100.0%	55	المجموع

الجدول 2- الحالة المدنية * تم إجراء ترميز متعدد في السؤال. 5 سيدات من المشاركات في الاستبيان، وضعا إشارة أنهن متزوجات بموجب عقد زواج رسمي وإشارة أيضاً على أنهن متزوجات زواج عرفي.

عند تدقيقنا بالنتائج المتعلقة بسن الزواج الأول، لوحظ أن أكثر من نصف السيدات، الزواج الأول لنسبة 69.2% منهن بعد سن الـ 18.

النسبة المئوية	العدد	كم كان عمرك عند زواجك الأول؟
5.1%	2	15 وما دون
25.6%	10	16-17
69.2%	27	18 وما فوق
100.0%	39	المجموع

الجدول 3 - العمر في الزواج الأول (11 سيدة أشارت على أنها لم تتزوج قط، لم تجب على هذا السؤال)

العدد	كم عدد الأطفال لديك؟
2	لدي طفل 1
10	لدي طفلين (2)
7	لدي (3) أطفال
6	لدي (4) أطفال
5	لدي (5) أطفال
2	لدي (6) أطفال
2	لدي (7) أطفال
1	لدي (8) أطفال
2	لدي (9) أطفال
37	المجموع

الجدول 4 - عدد الأطفال

أفادت نسبة 26% من السيدات المشاركات في الاستبيان بأنهن خريجات المرحلة الابتدائية و نسبة 20% خريجات المرحلة المتوسطة. وعشرة سيدات من السيدات اللواتي شاركن في المقابلة يواصلن دراستهن في تركيا.

النسبة المئوية	العدد	ما هي آخر مدرسة ذهبت إليها؟
10.0%	5	لم أذهب إلى المدرسة
26.0%	13	المدرسة الابتدائية
20.0%	10	المدرسة المتوسطة
14.0%	7	المدرسة الثانوية
0.0%	0	المدرسة المهنية (التقنية)
24.0%	12	الجامعة (البكالوريوس)
6.0%	3	دراسات عليا (الماجستير، الدكتوراه)
0.0%	0	أخرى
100.0%	50	المجموع

الجدول - 5 المؤهلات العلمية

أجابت 43 سيدة من السيدات المشاركات في الاستبيان على هذا السؤال. أفادت نسبة 53.3% من السيدات اللواتي أجبن على هذا السؤال بأنهن لم يسبق لهن أن عملوا في سوريا.

النسبة المئوية	العدد	ما هو العمل الذي كنت تعمل به قبل قدومك إلى تركيا؟
53.5%	23	لم أعمل أبداً
7.0%	3	كنت أعمل في مؤسسة قطاع عام
0.0%	0	كنت أعمل في القطاع الصحي
11.6%	5	كنت أعمل في القطاع الخاص
18.6%	8	كنت طالبة
9.3%	4	أخرى
100.0%	43	المجموع

الجدول - 6 الخبرة المهنية في سوريا

نلاحظ أن نسبة العمل خارج المنزل انخفضت بعد الهجرة إلى تركيا. ينبغي الأخذ بعين الاعتبار بأن اللاجئين السوريين اللاتي يرغبن بالعمل لم يتمكنوا من العثور على عمل بسبب مشكلة اللغة، والأهم من ذلك عدم قدرتهم على المشاركة في نشاطات الحياة الاجتماعية بسبب الممارسات التمييزية. أفادت نسبة 56% من السيدات المشاركات في الدراسة بأنهن لا يعملون ونسبة 12% بأنهن يبحثن عن عمل. عبرت السيدات عن رغبتهن بالعمل بسبب المشاكل الاقتصادية وعدم كفاية الحماية بعد الهجرة.

النسبة المئوية	العدد	التحقق فيما إذا كانت السيدات يعملن في عمل يوفر الدخل لهن من عدمه
56.0%	28	لا أعمل
12.0%	6	عاطلة عن العمل (أبحث عن عمل)
16.0%	8	أنا طالبة
4.0%	2	أنا أعمل و مسجلة
4,0%	2	أنا طالبة وأعمال في نفس الوقت
8,0%	4	أنا أعمل بدون تسجيل
0,0%	0	أنا متقاعدة
100.0%	50	المجموع

الجدول - 7 حالة العمل خلال تواجدهن في تركيا

ثلاثة من المشاركات اللاتي ذكرن أنهن لا يعملون، لم يجبن على هذا السؤال. تصريح نسبة 37.8% من السيدات بأنهن لا يعملون بسبب مسؤوليتهن عن رعاية الأطفال في المنزل، يعتبر مؤشراً للتمييز القائم على نوع الجنس.

النسبة المئوية	العدد	إذا كنتي لا تعملين في الوقت الحالي، فما هو السبب الرئيسي في عدم عملك؟
37,8%	14	اقوم برعاية أطفال
16,2%	6	أبحث عن عمل، لكني لم نتمكن من العثور على عمل
0,0%	0	زوجي/ عائلتي لا يسمحون لي بالعمل
0,0%	0	لست بحاجة للعمل
18,9%	7	لا يمكنني العمل بسبب إعاقتي أو مرضي
27,1%	10	أنا طالبة
0,0%	0	أخرى
100,0%	37	المجموع

الجدول - 8 العوائق التي تحول دون عمل المرأة* المشاركات اللواتي صرحن بأنهن يعملون، لم يجيبوا على هذا السؤال

أجابت غالبية السيدات بـ "نعم" على هذا السؤال الذي قمنا بتوجيهه للسيدات العاملات في عمل يدر عليهن دخل. تلعب السيدات اللواتي يحاولن التغلب على الفقر في البلد المهاجر إليها، دوراً فعالاً في إعادة بناء الحياة. ومع ذلك؛ فإن محدودية مصادر العيش، والفقر والعمل في سوق العمل القائم على أساس العمل المؤقت واستغلال العمالة، يخلق ضغطاً على السيدات وبالتالي يزيد من خطر العنف ضد المرأة.

العدد	هل يمكنك إنفاق دخلك بالشكل الذي يحلو لك؟
5	نعم، أنا أقرر كيف أنفقه بنفسي
1	اعطني قسماً منه لعائلتي / لزوجي
2	لا، ينبغي عليّ إعطائه بالكامل لعائلتي / زوجي
8	المجموع

الجدول - 9 السيدات اللواتي يعملن في عمل يدر عليهن دخل

أن تكوني لاجئة وإمرأة

الحياة المتغيرة مع الحروب: «أين أنا...»

تحدثت جميع اللاجئات اللاتي أجرينا مقابلات معهن عن القلق والضجر والشوق لمنازلهم التي تركوها بسبب الحرب. في بداية حديث سفيرة التي قدمت إلى تركيا قبل 4 سنوات، عبرت عن شوقها للماضي ولفترة ما قبل الحرب:

«اشتقت لعائلي كثيراً، نفسيتنا كانت أفضل عندما كنا في سوريا، لكن حياتنا اليومية كانت أكثر صعوبة. حياتنا كانت أكثر جمالاً قبل الحرب لكنها لم تعد جميلة بعد الحرب. كنا نعيش في مدينة حلب. عندما لم يتبقى منزل، هاجرنا لأسباب أمنية و اقتصادية. كنا فقراء للغاية في سوريا. الآن أيضاً أنا فقيرة. لكن مرت 4 سنوات على مجيئنا إلى هنا واعتدنا عليها في ظل ظروف صعبة للغاية. كيف يمكننا الإقامة هنا، أفكر دائماً هل أنا في سوريا أم في تركيا. (أهلاً، 32 سنة، لديها 6 أطفال)

مما لا شك فيه أن الصعوبات والمشاكل التي جلبتها الحرب، لم تقتصر على الشوق. في الحين الذي يفقد فيه الناس حياتهم في الحرب المدمرة، يتوجب على السيدات التعامل مع الفقر والهجمات ومواصلة العيش.

«لم نكن أحراراً قبل الحرب، لكن الحياة كانت اعتيادية وبسيطة، تغيرت الحياة بعد الحرب. الدروس كانت صعبة، الوضع الاقتصادي كان سيئاً أيضاً، اضطرت للمغادرة. وضعنا خلال الحرب كان سيئاً، وضعت طفلي في حالة ولادة مبكرة بسبب خوفي في الحرب، كانت مخيفة» (نورا، 13 سنة، لديها طفلين (2))

«عانينا جميعاً من الخوف والقلق عندما بدأت الحرب. أزواجنا كانوا يذهبون لكسب لقمة العيش لكننا لم نكن على علم إذا بإمكانهم العودة. لقد كنا نعيش القلق دائماً. كنا نحاول تدفئة أنفسنا بحرق ملابسنا. لم يكن لدينا ما نحرقه. لكلمنا بدأت القنابل بالسقوط، كنا نسأل ونفكر متى سيكون موعدنا مع الموت. أنا أكره الحروب، وكنت لا أفهم سبب عدم خوف الناس منها. كنت أشكر الله لأنه لم يكن لدي أطفال في تلك الفترة. حتى أن والدي أرسلت أخي إلى تركيا بعد أن توكلت على الله. كنا خائفين أن يدخل الجيش ويأخذ للخدمة العسكرية، لكننا لم متأكدين من قدرته العبور الحدود من عدمه. المياه كانت تأتي مرة واحدة في الأسبوع. عند تربي الدراسة وزواجي، كنت أبذل قصارى جهدي لإرضاء عائلي الجديدة. تم قتل جيراننا، تم قصف الجامع أثناء أداء الشباب صلاتهم فيه. هذه الأشياء تؤثر علي كثيراً» (عمبر، 25 سنة، لديها طفلين)

السيدات اللواتي يحاولن إعادة تشكيل الحياة اليومية التي تغيرت بالحرب الأهلية التي تعاني منها سوريا؛ أشاروا إلى أنهن اضطرروا للهجرة بسبب العديد من المواقف مثل فقدان أو وجود خطر فقدان أقاربهم في الحرب، قصف المنطقة الموجود فيها المنزل، الصعوبة في تلبية الاحتياجات الأساسية مثل المأوى، الغذاء، الأمن، الصحة والتعليم وما إلى ذلك.

”كان هناك قصف شديد في المدينة التي كنا نعيش فيها. لم أتمكن من إرسال الأطفال إلى المدرسة، ولم أتمكن من الذهاب إلى عملي. تسببت القنابل في جعلنا في حالة جعلتنا ننقل من منزل إلى منزل ومن ضاحية إلى ضاحية. لا حليب ولا خبز ولا كهرباء ولا شيء“ (فيروز، 35 سنة، لديها 3 أطفال)

تكشف الثلاثة جمل القصيرة التي أدلت بها عمبر أدناه عن المواقف الهشة للفتيات والسيدات في مواجهة الحرب والضغوط الأبوية التي جلبتها وعززتها الحرب.

”الحرب هي السبب الرئيسي الذي جعلني أترك المدرسة، فالقنابل والأعيرة النارية كانت كثيرة للغاية. لهذا السبب، لم تكن عائلتي موافقة على ذهابي إلى المدرسة، وهو الأمر الذي جعلني أترك المدرسة. الجامعة التي كان يدرس فيها أخي، أغلقت أبوابها بسبب القنابل“ (عمبر، 25 سنة، لديها طفلين).

تحدثت السيدات اللواتي أجرينا المقابلات معهن، عن الضغوط التي تتعرض لها السيدات والفتيات في بيئة الحرب، وأشاروا إلى أنه تم احتجاز سيدة بدون حجاب بمجرد خروجها إلى الخارج. في هذا الصدد، تظهر رواية ضحى مختلف التجارب القاسية التي عانى منها النساء والرجال بشكل مباشر وغير مباشر بسبب الحرب التي جلبت التجارب المدمرة التي أحدثت العنف، الخوف والخسائر والوفيات.

”تحولت حياتنا من الجنة إلى الجحيم والخوف وعدم الثقة... جاء تنظيم داعش، داعش كان التحدي الأكبر. كنا نقيم في المخيم في جرابلس وكانت تنظيم داعش يزعمنا كثيراً. كانوا يدخلون في حياتنا الخاصة لدرجة أنهم كانوا يطلبوا منا أن نكون مغطيين بالأسود من رأسنا وحتى أقدامنا. كان يتم اعتبار الخيم الأخرى محرماً بالنسبة لنا. في هذا الصدد؛ ينبغي أن تكون تنقلاتك من خيمة إلى أخرى برفقة رجل. بعد وفاة زوجي، بدأت بالتدخين، لكن داعش كانت تفرض حظراً على ذلك وتم الإمساك بي. تم سجنني لمدة 10 أيام. توسلت من أجل الخروج من السجن، أخبرتهم بأن أطفالي صغرين وتوسلت إليهم من أجل الإفراج عني. جعلوني أحلف بأي لن أدخن مرة أخرى وتم الإفراج عني بهذه الطريقة... قتل أخي الأكبر في الحرب، وهو الأمر الذي دفع عائلتي لرفض البقاء في سوريا، في الحين الذي كنت في أجهز فيه طعام الغذاء، سقطت قبلة على منزلنا، بهذا الشكل لم يتبقى لنا مأوى ناوي إليه. واضطررنا بعدها للهجرة إلى تركيا“ (ضحى، 40 سنة، لديها 8 أطفال).

من الروايات التي أدلت بها الغالبية العظمى للسيدات اللواتي أجرينا المقابلة معهن، تبين لنا أن السيدات اللواتي يعانون من الفقر وفقدان أقاربهم بسبب الحرب، أصبحن عرضة للعنف القائم على نوع الجنس. وبعبارة أخرى؛ يمكننا القول بأن العنف القائم على نوع الجنس قد انتشر على نطاق واسع باعتباره استمراراً للعنف الناجم عن الصراعات العرقية والثقافية والسياسية في المجتمع. كما تم التركيز في المقابلات على هجمات داعش القاتلة والمدمرة تجاه السيدات والفتيات على وجه الخصوص، أدت إلى إجبار النساء على الزواج وترك الدراسة، تعتبر رواية ميساء التي اضطرت إلى الزواج الثاني بسبب الحرب وتهديد داعش أثناء محاولتها البدء بحياة جديدة مع أطفالها بعد طلاقها من زوجها، بمثابة مثال نموذجي للنساء السوريات:

”عملت في كل مكان بعد انفصالي عن زوجي، اشتغلت في النظافة وغيرت للمرضى الغير قادرين على الحركة، درست لمدة سنتين من أجل الحصول على شهادة التمريض. في تلك الأثناء بدأت الحرب، مثلما لم أتمكن من الحصول على الشهادة، لم أتمكن أيضاً من البدء بالعمل. بعض الجمعيات كانت تعطينا المال، وضعي كان جيداً، المال الذي كنت أتلقاه كان كافياً لي من أجل العيش. أطفالنا الـ 6 كانوا معي. تم قصف منطقة صلاح الدين بشكل كثيف، أصبح الوضع سيئاً للغاية لدرجة أن أقاربي قالوا لي أنه لا يمكنك العيش بمفردك. التجئنا إلى المدرسة. أعطونا غرفة وكنت أساعد الطبيب هناك. بعد ذلك، بدأ قصف المنطقة التي نقطن فيها. ذهبنا إلى منزل أخي الأكبر، هناك طلب مني أخي الأكبر الزواج من ابن عمي بسبب تهديد داعش. لأن داعش كان يأخذ النساء كجاريات“ (ميساء، 44 سنة، لديها 7 أطفال).

تظهر روايات نيسا أن أحد الأسباب الرئيسية للزواج القسري للنساء والفتيات واللجوء إلى البلدان المجاورة يكمن في الخوف من ”الاختطاف“.

”لم أكن أريد كثيراً، لكنني تزوجت. كان هناك حرب، كنا 6 بنات، كنا محل قلق لوالدي لأنه كان خائفاً علينا كثيراً، كان يجب عليّ الزواج. لم أتمكن من الاشتراك من الخارج في الامتحان النهائي للثانوية العامة بحجة أن داعش تخطف البنات... خرجت من المنزل كما لو كنت أرملة متزوجة، وكانت داعش موجودة هناك، تزوجت دون أي زغاريط. لم أشعر أنني عروس“ (نيسا، 26 سنة، لديها طفل (1)).

كما أن ضحى صرحت بأنها لم تكن موافقة على زواج بناتها في سن مبكر، إلا أنها اضطرت للموافقة على زواجهن لأجل حمايتهن في بيئة الاشتباكات الجارية في سوريا.

”زوجت بناتي في سن مبكر عندما كنت في سوريا، واحدة منهن تزوجت في سن الـ 16 وواحدة تزوجت في سن الـ 14، في الواقع لم أكن أريد ذلك أبداً، لكن كان هناك حرب والحياة كانت صعبة للغاية. داعش كانت تريد بناتي، وهو ما دفعني لتزويجهن

من أولاد عمومتهن لكي لا أسلمهن لداعش. فيما عدا ذلك، لم أكن لأوافق أبداً على زواجهن. سوف تقولون الآن أن سن الزواج في تركيا هو الـ 18، لكن أنا أقول يجب أن لا يقل عن 20 (ضحى، 40 سنة، لديها 8 أطفال).

التجارب التي تمت مواجهتها أثناء الهجرة: ”الطريق، كان طريق موت بكل معنى الكلمة...“

أشارت السيدات اللواتي أجرينا معهن المقابلات، بأنهن اتخذن قرار الهجرة لأسباب متمثلة في فقدان الأقارب وعدم القدرة على تلبية الاحتياجات الأساسية مثل الصحة والمأوى وعدم العثور على بيئة آمنة بعد أن اضطررن للانتقال ”من منزل إلى منزل ومن ضاحية إلى ضاحية بسبب القنابل“ (فيروز، 35) وبعد انتقالهن من مكان إلى مكان داخل البلاد.

”نحن نهرب من القنابل ونهرب دون الأخذ بعين الاعتبار بمظهرنا وشكلنا، أما داعش فقد كانت تقول لماذا لا ترتدين القفازات، نحن نهرب من القنابل هل يجب علي أن أتذكر القفازات! الناس لا يمكنها حمل الجرحى خوفاً من داعش. قامت داعش باعتقال زوجي بحجة انه معارض، انتظرت حتى المساء للحصول على خبر منه، هددت داعش بشنق زوجي، عملت ما بوسعي للحصول على خبر من زوجي، لم أكن أحبه في تلك الأثناء، لكني اردت الحصول على معلومات بحقه، أردت أن أعرف فيما إذا كان على قيد الحياة من عدمه. داعش اطلقت سراحه بعد يومين من الاعتقال، بعد ذلك أرسلوه إلى لجمعية آك قايا لتلقي التعليم الديني، هاجرنا إلى تركيا خوفاً من القنابل و خوفاً من قيام داعش بإبذائي أنا و بناتي“ (أميلة، 28 سنة، لديها طفلين).

”قتل أخي الأكبر في الحرب، بعد مقتل أخي الأكبر، لم تعد عائلتي ترغب في البقاء في سوريا. سقطت قبلة على منزلنا في الأثناء الذي كنت أجهز فيه طعام الغداء، بهذا الشكل لم يتبقى لنا مأوى ناوي إليه. اضطررنا إلى الهجرة إلى تركيا. في الواقع، كنا في حالة جيدة في جرابلس حتى قدوم داعش إلى هناك، بعد ذلك هاجرنا إلى تركيا. لم تكن داعش تسمح لنا بالهجرة إلى تركيا أيضاً، هربنا في الأثناء الذي كان يتم فيه قصف داعش، ذهبت إلى ضاحية هادي بينبير ومن هناك أتيت إلى تركيا“ (ضحى، 40 سنة، لديها 8 أطفال)

لاحظنا أن الغاية الأساسية الكامنة في قرارات السيدات المتعلقة بالهجرة هي ضمان سلامة أطفالهن في بيئة الحرب والعنف. أفادت نسبة 77.1% من السيدات اللواتي شملهن الاستبيان بأنهن هاجرن بسبب الأمن والاشتباكات، بينما أفادت نسبة 4.2% (سيداتين) بأنهن هاجرن بسبب المعاملة السيئة والتحرش والاعتداء الجنسي في بيئة الاشتباكات. شددت السيدات في دراسة الاستبيان وأيضاً في المقابلات المتعمقة معهن بشكل أساسي

على مفهوم بيئة الاشتباكات أثناء حديثهن عن قرارات الهجرة التي اتخذوها. كما أنه في كل مرحلة من مراحل الروايات التي أدلت بها السيدات في المقابلات المتعمقة فيما يخص المراحل التي عاشوها اعتباراً من لحظة اتخاذهن قرار الهجرة وبعدها، نرى أن السيدات يواجهن خطر العنف القائم على نوع الجنس وأحياناً لهذه الممارسات العنيفة. قد يكون هذا الوضع الذي يمكن قراءته من خلال الاستبيان على أنه جزء من هذه الدراسة، مؤشراً على أن علاقة الثقة مع السيدات في المقابلات المتعمقة، قد تم تأسيسها بشكل أعمق. يمكن القول بأن هذه الثقة توفر بيئة أكثر ملاءمة للتعبير عن تجارب العنف التي تتعرض له السيدات. أما في الخيار الآخر؛ أفادت السيدات بأنهن اتخذن قرار الهجرة بسبب المشاكل الاقتصادية والأمنية التي ظهرت مع بيئة الاشتباكات.

النسبة المئوية	العدد	ما هو سبب هجرتكن إلى تركيا؟
4,2%	2	لأنني تعرضت المعاملة الجسدية السيئة والتحرش والاعتداء الجنسي في بيئة الاشتباكات
77,1%	37	هاجرت بسبب الأمن والاشتباكات
8,3%	4	بسبب الظروف الاقتصادية
2,1%	1	بسبب الدراسة
8,3%	4	أخرى
100,0%	48	المجموع

الجدول - 10 أسباب الهجرة إلى تركيا

مثلما تطرقت إليه الباحثات النسويات، لا يمكن فصل الاضطهاد القائم على نوع الجنس والذي تعرضت إليه السيدات اللاتي أجرينا معهن المقابلات أثناء الهجرة بشكل عام عن ”الاضطهاد“ الذي حددته اتفاقية جنيف، وهو بشكل عام استمرار للاضطهاد الأخرى. قد ينطوي الاضطهاد القائم على نوع الجنس أيضاً على الهروب من العنف القائم على نوع الجنس مثل الهروب من أدوار الجنسين الصارمة أو الزواج القسري أو كما هو واضح في المقابلات التي أجريناها، قد يكون هروب المرأة نابع من مسؤوليات مثل رعاية أو سلامة أطفالهن (فريدمان، 2017). إن الانتقال بعد قرار الهجرة إلى منطقة يجدونها آمنة والسفر إلى بلد آخر، يمكن أن يتحول إلى تجربة صادمة ولا سيما للسيدات والأطفال. إن رواية فيروز التي قدمت إلى تركيا مع أطفالها فيما يخص قرارها بالهجرة والتجارب التي عاشتها أثناء الهجرة، يعد مثلاً لهذا الوضع.

”لقد كان الطريق طريق الموت بكل معنى الكلمة. عملنا لعدة أشهر لأجل القدوم إلى تركيا. أتينا بطريقة التهريب، مشينا لمدة 8 ساعات. أخذنا حقيبة الظهر معنا، كان فيها ملابس احتياطية، أدوية، حليب، تمر وأغذية مجففة، لم يكن هناك ضوء ولا أي

شيء آخر، عبرنا وكأنا نمشي فوق جثث الموتى. كان عمر الأطفال 4 و 8 سنوات، عبرنا مع قافلة سورية. عندما وصلنا إلى الحدود، قامت قوات الدرك باحتجازنا/ كان مثل السجن. أخذوا أسمائنا وقاموا بإعادتنا بعد فترة احتجاز لمدة 4 ساعات. لقد حاولت الدخول 6 مرات. في مرة من المرات شهدت معاملة سيئة من الجنود الأتراك. فقد قاموا بالتحرش من خلال إدخال أيديهم من بين الملابس بحجة التفتيش والنظر إلى الداخل. قاموا بتفريغ حقيبة عائدة لسيدة وعرضوا ملابسها الداخلية على الرجال. في المحاولة (6)، تمكنت من البقاء في تركيا. أتينا عبر نهر العاصي. حيث قمنا بربط البراميل ببعضها البعض وصنعنا منها قوراب، عبرنا في منتصف الليل. خفنا كثيراً. دفعنا للمهربين 500 دولار. عبرنا النهر في 15 دقيقة، بعد ذلك واصلنا المشي في المستنقعات. خرج حذاء طفلي من قدمه، لم يكن لدي الوقت حتى لألبسه إياه مرة أخرى. لأننا كنا على وشك الضياع. تخلفت سيدة مسنة عن القافلة وضاعت. الشباب حملوا الأطفال على اكتافهم. ولدي ساعدي كثيراً. الشيء المهم هم الأطفال، أنا لست مهمة. أمن الأطفال ودراساتهم كانت هي المهمة بالنسبة لي. لقد نجحت في ذلك“ (فيروز، 35 سنة، لديها 3 أطفال).

كما هو واضح من رواية فيروز أعلاه، تواجه السيدات والفتيات العديد من الحالات الخطرة والعنف الجنسي أثناء الهجرة. يتم التعامل مع هذا الخصوص الذي يعتبر موضوع بحث بحد ذاته، كجزء من مرحلة العنف في النصوص الدولية المتعلقة باللاجئين. تحدد مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين كيف ومتى ستستهدف ممارسات العنف المختلفة المستندة على الجنس والجنس الاجتماعي ضمن إطار دورة اللجوء في 5 دورات:

I. أثناء الاشتباكات - قبل الهروب: التحرش الجنسي، بيع النساء لأغراض الجنس، العنف الجنسي، الاغتصاب من قبل الأشخاص الذين لديهم السلطة والاختطاف، الاغتصاب الجماعي والحمل القسري من قبل عناصر مسلحة من أطراف الاشتباكات بما في ذلك قوى الأمن.

II. أثناء الهروب: الاعتداء الجنسي من قبل العصابات، عناصر أمن الحدود وقطاع الطرق، الاختطاف من قبل تجار البشر وتجار الرقيق.

III. في بلد اللجوء: الاعتداء الجنسي، الإكراه، الابتزاز المطبق من قبل الأشخاص الذين لديهم السلطة؛ الاستثمار الجنسي، العنف المنزلي، الاعتداء الجنسي على الأطفال المنفصلين عن عوائلهم أثناء الرعاية. الإكراه/ الإكراه القسري على الدخول في علاقة جنسية من أجل البقاء على قيد الحياة، الاستغلال الجنسي المطبق أثناء محاولة

الحصول على وضعي قانوني أو الوصول إلى مساعدات وموارد في بلد اللجوء، تكرر الممارسات التقليدية الضارة.

IV. أثناء العودة: الاستثمار الجنسي تجاه السيدات والأطفال المنفصلين عن عوائلهم، الاستثمار الجنسي المطبق من قبل الأشخاص الذي لديهم السلطة، الاغتصاب والإرغام على العودة من قبل قطاع الطرق وعناصر أمن الحدود.

V. مرحلة إعادة الدمج: التحرش الجنسي كشكل من أشكال العقاب للعائدين، العنف الجنسي من أجل تنظيم الوضع القانوني، استبعاد السيدات من مراحل صنع القرار، عدم السماح أو إعاقة الوصول للموارد، الحصول على الأوراق الشخصية واستعادة الممتلكات.⁶

وبعبارة أخرى، تواجه السيدات والفتيات، خصوصاً في كل مرحلة من مراحل الهجرة أعمال عنف مختلفة من قبل السلطات، الأشخاص المفوضين، العصابات وقوى الأمن الموجودة في البلد الوجهة.

”ركب جندي سيارة في اللاذقية، أقاموني من مكاني، قاموا بفتح وجهي بشكل عنيف وطلبوا مني تفتيش السيدات، فتشتمهم وداخلي يبكي دماً. كان هناك جدار على الحدود، كانوا يطلقون النار تجاه الحدود. كنت في حالة حمل 4 أشهر. اجتيازي لهذا الجدار صعب جداً بالنسبة لي. عندما دخلنا، لم أصدق بأننا في تركيا“ (عمبر، 25 سنة، لديها طفلين).

كما أن المخيمات التي تقيم فيها السيدات بشكل إلزامي بعد الهجرة، تحولت إلى بيئات تتعرض فيها النساء لأشكال مختلفة من العنف. تعطي التجارب مثل عدم القدرة على الخروج حتى لأسباب صحية، فكرة بشأن المعاناة في المخيمات من العنف القائم على نوع الجنس.

كما يتبين من بيانات الاستبيانات التي أدرجناها أدناه، أن نسبة 42% من السيدات عانوا من تجارب صادمة أثناء عملية الهجرة. في السؤال موضوع البحث من الاستبيان، تقاسمت معظم السيدات هذه التجارب بشكل شفاهي مع فريق البحث. على سبيل المثال؛ تكشف الملاحظة التالية التي وضعتها اللاجئة البالغة من العمر 23 عاماً، أن كل مرحلة من مراحل الهجرة تحتوي على مخاطر للسيدات:

6 مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين (UNCHR) «العنف الجنسي والعنف القائم على نوع الجنس ضد اللاجئين والعائدين والنازحين داخلياً»، pdf <https://www.unhcr.org/3f696bcc4.pdf> تاريخ الوصول: 05/03/2020م

”بعد هجرتنا، عدنا مرة أخرى إلى سوريا حتى تتمكن أختي الكبرى من تلقي العلاج. عند ذهاب أختي الكبرى وأمي إلى الطبيب هناك، قامت العصابات بإيقاف السيارة وأزلونا منها. وبعدها أخذوا نقودنا والسيارة، وكانوا على وشك اختطاف أختي الكبرى لولا توصل وبكاء والدي الحارق وأخبرتهم بأن أختي الكبرى مريضة، في النهاية اقتنعوا وتركوا أختي الكبرى وذهبوا“ (الاستبيات 37، 23 سنة).

كما تم الإشارة في الاستبيان، إلى أن 21% من السيدات عانوا من الشدة النفسية أثناء عبورهم من الحدود؛ ونسبة 18% منهن تعرضن للتهديد وتعرضوا للعنف الجسدي.

”تم تهديدي من أشخاص لا أعرفهم في نقطة الحدود، هددونا بالسلاح وطلبوا منا المال. تركونا عند إعطائهم المال. (الاستبيان 41، 27 سنة)

المجموع	لا	نعم	شخص لا أعرفه	العائلة / الأقارب	عناصر العصابة	قوى الأمن التركية	قوى الأمن السورية	هل واجهت واحدة أو أكثر من الحالات التالية أثناء الهجرة؟
50	29	21	0	1	6	5	9	هل أخافك أنت أو أقاربك أو قام بتصرفات تهديدية لإخافتك أثناء الهجرة؟
%100,0	%58,0	%42,0	%0,0	%2,0	%12,0	%10,0	%18,0	
50	41	9	0	1	2	2	4	هل صفحك أثناء الهجرة، وهل هددك بأداة مثل السلاح، هل استخدمها ضدك؟ هل تصرف بطريقة تؤذيك؟
%100,0	%82,0	%18,0	%0,0	%2,0	%4,0	%4,0	%8,0	
50	49	1	0	1	0	0	0	هل تعرضت لأي اعتداء جنسي أثناء الهجرة؟
%100,0	%98,0	%2,0	%0,0	%2,0	%0,0	%0,0	%0,0	

الجدول - 11 أنواع العنف التي تتعرض له النساء أثناء الهجرة والفاعلين

روايات عن العنف المنزلي: ”ليتني لم أتزوج....“

فضلاً عن انعدام الأمن الذي رافق رحلة طويلة ومؤلمة وكونك لاجئ، تحول شركاء الحياة أو أزواج السيدات إلى طريقة التهديد التي تعتبر مصدر العنف.

”في بعض الأحيان جيد وفي بعض الأحيان سيء، يدفعني ويضربني قليلاً عندما نتشاجر. بقدر ما كان يشتمني ونعتني بكلمات مثل انت بقرة وأنت تحولت هذه الظاهرة إلى شيء عادي عندي، لا أحس بشيء عند سماعي لهذه الألفاظ. أفكر بأنني

قد أكون كذلك. كنت قوية في السابق، أما الآن فأنا لا أشعر بذلك. نحن 7 أخوة، كانوا يطلقوا عليّ اسم أبو هانز، بمعنى أني كالرجل. لقد كنت قوية في الماضي، كني لم أعد بهذا الشكل الآن. لا يوجد تشجيع من زوجي، يقول لي "انت فاشلة، انت قبيحة". لا يمكنني التحدث مع عائلتي، لا أملك هاتفاً، زوجي لا يسمح لي بالتحدث من هاتفه. أفكر بعائلتي كثيراً، لا يسمح لي بالتحدث أو حتى لمس الهاتف. عمر طفلي قارب على السنتين ومع ذلك لم تراه عائلتي حتى الآن. تشاجرت مع زوجي مرتين بسبب الهاتف. لو قالت له أمه (خالة الزوجة) اشترى لها هاتف لاشترى، لكنها لا تقول. إلى أين يمكنني الذهاب، لا يمكنني الذهاب إلى الجيران. ليبتني لم أتزوج لكن طفلي معي. أنا لا اشتكي على زوجي بسس العنف، رأسي يؤلمني..." (نيسا، 26 سنة، طفل واحد)

تشير عبارة نيسا "إلى أين يمكنني الذهاب؟" إلى أهمية الخدمات الاجتماعية وآليات الدعم للسيدات. إن عدم قدرة النساء على الوصول إلى حقوقهن القانونية وانعدام الأمن الناتج عن حالة الحماية المؤقتة، يمثل مشكلة خطيرة بالنسبة لهن ويظهر لنا على أنه عامل يزيد من تعرضهن لعنف الذكور. كما يكمن وراء مقولة "لا يجوز أن تكون بمفردها" التي تواجهها اللاجئات المجبرات على الزواج من خلال الأخذ بعين الاعتبار بمقولة "المحيط بأنه لا يجوز أن تكون بمفردها" نظراً لعدم تمكنها من الوصول لآليات الدعم اللازمة أثناء محاولتها تحقيق رغبتها في تأسيس حياة بمفردها مع أطفالها بعد قدومها إلى تركيا، حالة مماثلة لانعدام الامن و عدم مساواة بين الجنسين.

"نتيجة للضغط الاجتماعي الذي واجهته بعد القدوم إلى تركيا، تزوجت في أوروبا من رجل تركي في الستينات من عمره. كان الجميع يقول لي تزوجي، لا يجوز أن تكوني بمفردك. كان جيراني يقولون لي تزوجي من هذا الرجل فهو رجل متدين. لكن هذا الرجل تغير كثيراً بعد الزواج. كان حسناً للغاية في الأيام الأولى لزواجنا، في الواقع لم يكن يضرني ولا يشرب الكحول. لكن بعد ذلك تعرضت للعنف دائماً. كان يضرني حتى عندما كنت حاملاً. في البداية لم أتمكن من إخبار أي أحد بذلك، لأن عائلتي لم تكن موافقة على زواجي من شخص تركي، لكنني قمت بإبلاغ والدي عند زيادة العنف. أخبرت أخي الأصغر الذي يعيش في الأردن والذي قام بدوره بدعمي من الناحية المعنوية. كانوا يقولوا لي "اصبري يا ابنتي، ربما يتغير". بعد ذلك أخبرته بأنني أريد الطلاق" (ضحى، 40 سنة، لديها 8 أطفال).

يمكننا أن نرى في الوقائع التي عاشتها ميساء وابنتها القيم الأبوية التي ترى ان السيدة هي مجرد جزء من العائلة والتي تبرئ ساحة العائلة "تقدسها وتدعمها" هي نفسها التي تجعل العنف المنزلي مشروعاً وغير مرئياً. في بداية المقابلة التي تم إجرائها مع ميساء، أفادت بأن ابنتها من زوجها الأول والبالغة سن الـ 13 ليست في أمان بجانب

والدها، وبأنها ارادت اصطحابها معها. أوضحت ميساء في المراحل اللاحقة من المقابلة أن خلفية هذا القلق يرجع إلى أن ابنتها الكبرى قد تعرضت للعنف الجنسي في سوريا. قامت ميساء بالطلاق على الفور من زوجها حين علمت من أطفالها أنه قام باغتصاب ابنتها في سوريا. "عن تقديم شكوى بحقه لدى الشرطة، تم القيام بفحص ابنتها للتأكد فيما إذا كانت عذراء من عدمه، وشعرت بالارتياح عندما قرر الطبيب أنها عذراء. لكن عند الزواج، تبين أنها ليست عذراء. ظل والدها في السجن لمدة شهر وبعدها خرج من السجن. قام بإعطاء رشوة للطبيب الذي كتب التقرير. تم التستر على حادثة الاغتصاب لتجنب الفضائح". وأفادت ميساء بأنه نتيجة لعدم وجود "دليل" بيدها بخصوص حادثة الاعتداء الجنسي موضوع البحث، فهي قلقة للغاية لأنها لم تتمكن من الحصول على نتيجة أي من الطلبات التي تقدمت بها من أجل اصطحاب ابنتها البالغة سن الـ 13 والموجودة برفقة والدها. يجب التنويه إلى أن الصعوبات الهيكلية التي لا يمكن لميساء التغلب عليها بمفردها، أكدت أن سياسات الهجرة واللجوء في تركيا محدودة بعدم وجود تشريعات حقوقية في القانون متعلقة بمراجعة الفارق بين الجنسين.⁷ يمكننا أن نرى أن القانون تحول إلى عنف في روايات ميساء المدرجة أدناه. من هذه الناحية، يصبح نضال ميساء للتغلب على دوامة العنف ضد التعاون الأبوي أكثر صعوبة.

صرحت ميساء التي بدأت بالإجراءات القانونية ضد زوجها بسبب العنف الجسدي والنفسي الذي يطبقه عليها وعلى أطفالها، بأنها لم تتمكن من الحصول على الدعم اللازم بسبب عدم تمكنها من القيام بإجراءات الطلاق.

"قالت لن أفعل ذلك مرة أخرى، لقد قبلت بسبب ضغوط المجتمع وعائلتي. لكن نفس المشاكل بدأت مرة أخرى. لقد ضربني، أدمى وجهي، كسر جهاز الهاتف الذي اشتراه أطفال كهدية، كسر الزجاج، لم استطع التحمل، ذهبت إلى مركز النساء في مركز اللاجئين وطالب اللجوء في أنقرة، وقدمت شكوى في مركز الشرطة. استخراج قرار يمنع زوجي من الاقتراب من المكان الذي اقتنت فيه. هناك الكثير من أعضاء عائلتي وأقاربي الذين طلبوا مني العودة إلى زوجي، لم يقفوا بجانبني. لا أريد العودة إلى زوجي مهما فعل ومهما أعطاني. في الوقت الحالي وضعي سيء، طلبت المساعدة. لا يمكنني الاستفادة أيضاً من بطاقة الهلال الأحمر التركي كوني متزوجة" (ميساء، 44 سنة، لديها 7 أطفال).

7 انظر إلى كيفلجيم، ز. (2016) قانون الأجانب والحماية الدولية ولوائح الحماية المؤقتة: تقييم من منظور الجنس الاجتماعي. جامعة أنقرة مجلة SBF، مجلد 71، رقم: 3، 2016، ص. 940-919

يأتي العنف على رأس الوسائل المستخدمة في خلق التمييز والحفاظ على استمراره. وقد لا يكون هذا العنف منحصراً بالعنف الجسدي كما هو في الروايات أعلاه؛ فالعنف النفسي، الجنسي والاقتصادي يساهم في تضيق مجالات الحياة للسيدات مثله مثل العنف الجسدي. "في نفس الوقت، يمكن تقييم التهديد بالعنف بالعنف نفسه" (بورا، 2012:11)

كلا	صديقي	أبي / اخي	زوجي	بعد الهجرة إلى تركيا، زوجك أو أي فرد من أفراد عائلتك؛
33	0	5	12	هل أحزنك من خلال إهانتك أو شتمك؟ هل تصرف معك بطريقة التهيب لإخافتك أو كسر شجاعتك؟
%66,0	%0,0	%10,0	%24,0	
41	0	4	3	هل حاول منعك من مقابلة أصدقائك أو جيرانك؟
%85,4	%0,0	%8,3	%6,3	
34	0	5	11	هل يغضب عند تحدثك مع رجال آخرين؟
%68,0	%0,0	%10,0	%22,0	
34	0	1	14	هل ينبغي عليك أخذ إذن منه لأجل الذهاب إلى مؤسسة صحية عند تعرضك لأي مشكلة متعلقة بصحتك؟
%69,4	%0,0	%2,0	%28,6	
38	0	4	7	هل يتدخل في ملابسك ويطلب منك ارتداء الملابس التي يريدها؟
%77,6	%0,0	%8,2	%14,3	
32	0	5	12	هل يتدخل في استخدامك لمواقع التواصل الاجتماعي مثل فيسبوك؟ (على سبيل المثال؛ هل يريد معرفة كلمة السر الخاصة بك؟ الخ)
%65,3	%0,0	%10,2	%24,5	
43	0	3	4	هل صفحك أو قام بأي شيء يؤذيك من الناحية الجسدية؟
%86,0	%0,0	%6,0	%8,0	
50	0	0	0	هل قام بتهديدك بواسطة أدوات مثل السكين، السلاح أو قام باستعمال أي منها ضدك؟
%100,0	%0,0	%0,0	%0,0	
44	0	2	4	هل دفعك أو ضربك؟
%88,0	%0,0	%4,0	%8,0	
46	2	0	2	هل مارس الجنس معك باستخدام القوة الجسدية على الرغم من عدم رغبتك في ذلك؟
%92,0	%4,0	%0,0	%4,0	
48	2	0	0	هل ينخرط في سلوك جنسي يزعجك؟

الجدول - 12 العنف المنزلي بعد الهجرة

نرى أن العنف الذي تواجهه السيدات اللواتي شاركن في الاستبيان بكثرة داخل المنزل، هو العنف النفسي وبأن الفاعل هو الزوج. أفادت معظم السيدات اللواتي شاركن في المقابلة بأن سلوك أزواجهن تغير مع حالة الحرب والنزوح وبأن العنف العاطفي قد ظهر أو

أصبح أكثر سوءاً. كما أن كتابات وجهات النظر المتعلقة بالسؤال ذو الصلة من الاستبيان، تظهر أن عنف الرجل أصبح أكثر سوءاً في بيئة الحرب.

”بعد زواج زوجي للمرة الثانية، عدت أنا إلى سوريا. عشت في نفس المنزل الذي تعيش فيه زوجته الثانية. زوجي كان يضربنا نحن الاثنتين. كنت أعتقد أن زوجي مريض نفسياً. لأنه كان رجل طبيعي في الماضي ولم يكن يضربني أبداً. لكنه تحول إلى إنسان متوحش بعد أن فقد أخيه في الحرب. غضب مني بعد وفاة أخيه بيومين و شتمني. لكنني لم أفعل أي شيء، قلت لنفسني ”يتصرف على هذا النحو لأنه حزين على أخيه“. لكن ليتني لم أفكر بهذا الشكل. لأنه كان يضربني دائماً بعد ذلك اليوم. لم يتسنى الأمر على زوجي فقط، بل كانت أمه وأبيه يضربونني أيضاً. لم أتعرض لأي نوع من العنف بعد قدومي إلى تركيا. أنا أعيش مع عائلتي“ (الاستبيان 30، 18 - 27 سنة).

التحرش الجنسي بعد الهجرة: ”هذا الخطأ لم يكن خطئي...“

نظراً لكون تدابير حماية المرأة غير فعالة، فإن الجهود مبذولة للانتقال إلى بلدان ثالثة بطرق مختلفة يمكن أن تعرض المرأة للعنف من قبل رجال آخرين لا يعرفونهن. شرحت فيروز في المقابلة التي أجرينا معها الوقائع التي عاشتها بعد تعرفها على رجل أجنبي أخبرها بأنه يمكنه إرسالها إلى كندا على الفور:

”أخذني الرجل وذهب بي إلى مكان يشبه البنسيون في غازي عنتاب. اخذ جواز سفري وقال ستكوني في كندا في يوم واحد. دخل معنا إلى البيت. كان يقول لي دعي الأطفال يناموا وتعال لي لتحدث. خفت كثيراً، عندما ذهابي لتنويم أطفالي بدأ كتابة رسائل قصيرة لي، هدد بضربي أمام أطفالي. اضطررت للذهاب إليه، حيث قام بضربي وحاول اغتصابي، لكنه تركني عندما قلت له بأني في الدورة الشهرية. دخلت إلى الغرفة وسحبت السرير أمام الباب واغلقت الواتساب وانتظرت حتى الصباح. ضربني كثيراً لدرجة جعلتني اخلد للنوم من الراحاق. أخبرني أنه واحد من عناصر مخابرات الأسد وبأنه سوف سيعيدني إلى سوريا لأني أعمل في مستشفيات الجيش السوري الحر ومن المعارضين لنظام الأسد. أخذ مني مبلغ 500 دولار بطريقة التهديد وأخذ هاتفني. عند عودتها إلى أنقرة، قامت بتقديم شكوى بحق هذا الشخص الذي تركها مقابل المال، لكن لم يتم اتخاذ أي إجراء“ (فيروز، 35 سنة، لديها 3 أطفال)

فضلاً عن الهشاشة وانعدام الأمان اللذين يظهران بعد الهجرة، تكون المرأة اللاجئة معرضة لخطر العنف الجنسي والتحرش الجنسي والاعتصاب. تواجه النساء صعوبة في تقاسم روايتهن بسبب الأعراف الاجتماعية القوية مثل الاعتقاد بأن الاعتصاب هو وصمة عار على العائلة والمرأة وبالتالي الخوف والخجل من أن يتم وصمهم بذلك من قبل

المجتمع (جانكورتاران & البيراق، 2019:15). في الوقت ذاته يمكن للفاعل الاستمرار في التحرش الجنسي على أساس المعايير الاجتماعية الأبوية. كما أن مسألة الضغط الذي تفرضه الأعراف الاجتماعية الأبوية على النساء ومقاومتهم لكسر دوامة الصمت في مواجهة هذا الضغط، تظهر في روايات النساء حول العنف الجنسي اللاحق تعرضن له من خلال آخر سؤال مفتوح في دراسة الاستبيان.

”مجتمعنا صارم للغاية بشأن الزنا أو العلاقات الجنسية، في الواقع هم يتعاملون مع جميع العلاقات الجنسية التي تتم بموافقة المرأة ويواجهونها بعنف، في بعض الأحيان يضربون وفي بعض الأحيان يسحقون. لهذا السبب يتصرفون مع الأطفال بنفس الطريقة. بدلاً من القيام بذلك، يجب تنظيم دورة تعليمية للعائلات حول هذه المواضيع في سياسات المنظمات المدنية والاجتماعية والمنظمات المدنية الاجتماعية الأخرى. لأنه عندما تمارس الفتاة بين الحين والآخر علاقة جنسية مع صديقها، تندم لاحقاً وتفهم خطأها وتُسحب عندما تفهم خطأها وتعبر عن رغبتها بتركه والانفصال. لكن لا يمكنهم الانفصال، فصيديقها يعلم بأن هذا الموضوع يخلق حساسية لدى عائلة الفتاة، لهذا السبب يبدأ بتهديد الفتاة. في هذه الحالة تشعر الفتاة بالخوف وانعدام الأمان، فلا يمكنها طلب المساعدة أو الانفصال عن هذا الرجل بسبب خوفها من عائلتها، بهذا الشكل تضطر إلى التصرف بطريقة خاطئة والانصياع لطلبات الرجل. فلو كان هناك تعليماً وثقافة، لكانت العائلات وأطفالهن متفاهمين للغاية ولما تم مواجهة هذا النوع من المشاكل، في بعض الأحيان قد لا تكون مشكلة الفتاة كبيرة للغاية. ومعنى آخر، قد يهددها بعدة صور فوتوغرافية وليس بعلاقة جنسية، وقد تضطر لممارسة الجنس مع الرجل لأنه هددها بإيصال صورها إلى عائلتها“ (الاستبيان 21، 27-18 سنة).

”كان هناك شخص يحاول فتح منظمة خيرية جديدة. كنت سابدأ العمل معه. ذهبت مع هذا الرجل وشخص آخر إلى خارج المدينة من أجل عقد اجتماع مع مؤسسات خيرية أخرى وأقمنا في الفندق. جاء هذا الرجل إلى غرفتي بذريعة التحدث معي وقامي بتعنيفي والتحرش بي جنسياً“ (الاستبيان 15، 27-18 سنة).

كما هو واضح من روايات السيدات اللواتي تقاسمن معنا تجاربهن بواسطة دراسة الاستبيان، هناك عقبة أخرى لا تسمح للسيدات بالتحدث عن حالات العنف والتحرش الجنسي التي تعرضن لها وهي الإفلات من العقاب. مشكلة الإفلات من العقاب الناتجة عن الظلم الذي أحدثه النظام الذي تم الكشف عنه في إفادة الشابة السورية اللاجئة حين قالت ”اعتقدت أن هذا الشخص لن يأخذ عقوبة عادلة. لم أؤمن بفاعلية القانون والتنظيمات“. من هذه الناحية، تعتبر سياسة الإفلات من العقاب المنظمة أحد أهم العقبات التي تحول دون مكافحة العنف ضد المرأة.

”عندما تعرضت لحادثة التحرش الجنسي القسري، لم أخبر أحداً بذلك. لم يكن ذلك بسبب خوفي من نظرة المجتمع لي أو ضغطه عليّ. لم أخبر أحداً في البداية لأنني لم أكن أرغب في انزعاج امي وأبي. كما أنني لم أتحدث عن لومهم لي. في مجتمعاتنا الشرقية، يتم القاء التهمة دائماً على المرأة. والأهم من ذلك، هو عدم ثقتي وشعوري بأنني سأحصل على مساعدة حقيقية فيما لو ذهبت إلى الشرطة أو إلى مؤسسات خيرية لتقديم الشكوى. واعتقدت بأنه لن يتم معاقبة ذاك الشخص بعقوبة عادلة. لم أؤمن بفاعلية القانون والتنظيمات. عندما فكرت في الموضوع، هناك شيء واحد ندمت عليه، لقد كان من الواجب عليّ الوقوف أمام ذاك الشخص ومواجهته وجها لوجه. لم يكن من المفروض أن اصمت واستحي لكي لا يعرف أحد. لأن ذاك الخطأ لم يكن خطأي أنا. بالرغم من جميع الشائعات والاتهامات، لم يكن من المفروض عليّ أن أخجل. الآن أفهم ذلك بعد مرور أربعة سنوات على ذلك“ (الاستبيان 15، 27-18 سنة).

قالت السيدات بأنه في مرحلة ما بعد الهجرة إلى تركيا، بأنه فيما عدا أعضاء الأسرة، تعرضن للتحرش الجنسي على الأكثر من قبل أشخاص لا يعرفونهم (16%). في هذه المرحلة، لاحظ فريق البحث خشية السيدات التحدث عن العنف / التحرش الجنسي الذي تعرضن له. تم محاولة التغلب على هذا الوضع من خلال إعطاء الفرصة للسيدات للتعبير عن أنفسهن من خلال أسئلة مفتوحة. تم الوصول إلى الروايات المدرجة أعلاه من خلال أسئلة مفتوحة تسمح للسيدات بالتعبير عن نفسها دون أي قيود.⁸

هل قام أي من الأشخاص بأي معاملة جنسية سيئة بعد الهجرة إلى تركيا باستثناء عائلتك/ زوجك؟	نعم	كلا	المجموع
أشخاص من مقر العمل	1	49	50
	2,0%	98,0%	100,0%
جيران أو أصدقاء	2	48	50
	4,0%	96,0%	100,0%
أشخاص من المدرسة	0	50	50
	0,0%	100,0%	100,0%
صديقك	0	50	50
	0,0%	100,0%	100,0%
موظف قطاع عام	1	49	50
	2,0%	98,0%	100,0%
أشخاص لا أعرفهم	8	41	49
	16,3%	83,7%	100,0%

8 90% من السيدات المشاركات في دراسة الاستبيان، يعرفون القراءة والكتابة.

المجموع	كلا	نعم	هل قام أي من الأشخاص بأي معاملة جنسية سيئة بعد الهجرة إلى تركيا باستثناء عائلتك/ زوجك؟
48	47	1	موظفي المخيم
%100,0	%97,9	%2,1	
49	48	1	موظفي منظمة مدنية اجتماعية
%100,0	%98,0	%2,0	
15	14	1	أخرى
%100,0	%93,3	%6,7	

الجدول - 13 التحرش الجنسي بعد الهجرة

نرى أن أكثر أنواع العنف التي تواجهه النساء خارج المنزل وفي المناطق العامة، هو العنف النفسي / العاطفي. يمكننا القول بأن هذه النتيجة ترتبط ارتباطاً مباشراً بالأحداث والسياسات التمييزية والجنسية تجاه اللاجئين المقيمتات في تركيا.

المجموع	كلا	نعم	هل قام أي من الأشخاص بعد هجرتك إلى تركيا بإذلالك أو وضعك في موقف حرج من خلال الصراخ عليك أو تحقيرك أو شتمك باستثناء عائلتك/ زوجك؟
49	47	2	أشخاص من مقر العمل
%100,0	%95,9	%4,1	
49	43	6	جيران أو أصدقاء
%100,0	%87,8	%12,2	
49	48	1	أشخاص من المدرسة
%100,0	%98,0	%2,0	
49	48	1	صديقك
%100,0	%98,0	%2,0	
48	37	11	موظف قطاع عام
%100,0	%77,1	%22,9	
49	31	18	أشخاص لا أعرفهم
%100,0	%63,3	%36,7	
48	48	0	موظفي المخيم
%100,0	%100,0	%0,0	
49	41	8	موظفي منظمة مدنية اجتماعية
%100,0	%83,7	%16,3	
16	15	1	أخرى
%100,0	%93,8	%6,3	

الجدول - 14 العنف العاطفي بعد الهجرة

التمييز في ممارسات الحياة اليومية: «الأبواب مغلقة أينما ذهبت...»

تكشف الروايات العامة المتعلقة بهؤلاء الذين نزحوا إلى تركيا بعد أن اجبروا على ترك منازلهم وبلادهم وأجرائهم نتيجة العنف والحرب التي افتقرت حتى من الحد الأدنى للظروف الإنسانية عن العديد من البحوث التي تم تأطيرها من خلال استبعاد الحياة التي تستحق التعامل مع خسائر وحياة اللاجئين.⁹ تشير الروايات العامة موضوع البحث إلى أن اللاجئين وعلى رأسهم اللاجئين السوريين هم «آخرون خطرون»، وتعزز التمييز بيننا وبين الآخرين الغير متمين لنا من خلال تقديمها على شكل بيانات رقمية. فضلاً عن تشكيل هوية «اللاجئ» المعومة والموحدة والتي تحمل معنى التشرد، انعدام الجنسية والانتماء، تزيد هذه الروايات من خطر¹⁰ الهشاشة التي تبدأ بتجربة النزوح. مع أنه إذا كان من الواجب التحدث عن شراكة في تجربة اللاجئين، فإنه من الواجب أن تكون الحياة التي تم تجربتها في البلد الوجهة، بمثابة مجتمعات تعيش أشكال الترحيب / الاستبعاد في المناطق العامة ومجتمعات تعيش الخسائر الفردية والجماعية معاً (سانجار وبكر، 2001:6)

9 إن التمثيل السلبي الذي وصل إلى حد خطابات الكراهية تجاه اللاجئين والتي تم تداولها وإعادة استساخها خصوصاً عبر وسائل الإعلام، أدى إلى تشكيل صورة في الرأي العام مفادها أن السوريين عطلوا النظام العام أو شكلوا مجموعات «خطيرة»، وتم تعزيز التصورات المشككة سلفاً. عدد الدراسات والبحوث التي تم القيام بها بخصوص تمثيل اللاجئين السوريين في الإعلام مرتفع للغاية. بعض هذه الدراسات: التحدث واللغة التمييزية في الإعلام، تقرير سبتمبر - ديسمبر 2014، وقف هرانت دينك، nefretsoylemi.org، ص. 61-105، دوغان - سلين (عداد) (2015). محو الأمية الإعلامية الناقدة من منظور المساواة بين الجنسين: كتيب للصحفيين، القلم الأحمر، أنقرة، دوغاناي، أولكو و شوبان كنش، خديجة (2016). «قراءة اللاجئين للأخبار في أخبار الصحف من ناحية الافتقار للمنظور القائم على الحقوق والخطابات التمييزية (مجلة) ياسمين إنجة أوغلو وساواش دوغان، الاتصال، اسطنبول دوغاناي، أولكو و شوبان كنش، خديجة (2016). «اللاجئون السوريون» في وسائل الإعلام المطبوعة: بناء الأسباب العقلانية والعاطفية للخطابات التمييزية «مجلة ملكية، 40 (1) كواكلي، نورهان (2017). «تقييم أصوات اللاجئين في الأخبار عبر الإنترنت من منظور تقارير الحقوق»، مجلة ارجيس للتشيم، المجلد: 5، العدد: 2

10 يشير مصطلح «الهشاشة» إلى حالة التحفيز السياسي التي تعيشها مجتمعات معينة يمكنها الاستفادة من شبكات الدعم الاجتماعي والاقتصادي بشكل أقل من غيرها من الشبكات والتي تتعرض للأذى والعنف والقتل بأشكال عديدة مختلفة؛ لذلك تعتبر الهشاشة بمثابة انتشار للمخاطر من نواحي مختلفة. (بوتلر، 2010: 21). تكون المجتمعات المعرضة للضعف / انعدام الأمن بطرق مختلفة، معرضة دون توفر حماية كافية إلى مخاطر عالية مثل المرض، الفقر، الجوع، النزوح و إمكانية التعرض للعنف. إضافة إلى ذلك، تميز الهشاشة أوضاع الإصابة والتعرض التي وصلت ذروتها والتي تم تحفيزها سياسياً في المجتمعات التي تتعرض لعنف الدولة الغير مربر أو للعنف الغير مطبق بشكل مباشر من قبل الدولة ذاتها ولكن الذي لا توفر فيه الدولة الحماية الكافية. حسب إفادة بوتلر، «جميع الكائنات الحية هشة وهالكة لا محالة، ولكن بعض المخلوقات معرضين للخطر بنسبة أكبر مترتبة بالمحتوى التاريخي والاجتماعي والاقتصادي. (بوتلر، 2009: 25)

النقطة المشتركة في روايات النساء اللاتي أجرينا المقابلات معهن تكمن في تعرضهن لألفاظ وأفعال تمييزية مثل الاستبعاد، الاحتقار وعدم تلقي معاملة على قدم المساواة أثناء تلقي الخدمات العامة بسبب العداء للأجانب. كما هو واضح من روايات السيدات اللاتي أجرينا المقابلات معهن، تواجه النساء خطر التعرض للعنف بسبب الخطابات والممارسات التمييزية. بعبارة أخرى؛ فإن الحالات التي تتعرض فيها المرأة للعنف لا تقتصر على مرحلة الهجرة والحياة المنزلية فحسب، بل ينتشر هذا الخطر في مجال من مجالات الحياة اليومية. تم التعبير عن ذلك في الإجابات المعطاة في دراسة الاستبيان وفي المقابلات التي تم إجراؤها.

هل تعتقد أن تعرضي لمعاملة تمييزية في المدينة التي تعيشين فيها؟	العدد	النسبة المئوية
نعم	34	68,0%
لا	16	32,0%
ليس لدي فكرة	0	0,0%
المجموع	50	100,0%

الجدول - 15 التمييز

كما هو واضح في رواية ضحى المقيمة في الملجأ ثلاث مرات في أوقات مختلفة، بشكل العداء تجاه المرأة اللاجئة أرضية لإعادة دفعها إلى بيئة العنف وجعلها وحيدة في الأوقات التي تكون فيه المرأة بأمس الحاجة للدعم والتضامن.

”أردت زيارة اسرتي في المخيم في أضنا. إلا أنه لم يتم السماح لي بالدخول إلى المخيم لكوني متزوجة من شخص تركي. بعد ذلك مكثت 18 يوم الملجأ في أضنا. لم يكون يحبون السوريين في الملجأ في أضنا، كانوا يعتقدون دائماً بألفاظ سيئة. ذهبت إلى جانبهن من أجل اللجوء، لكنني لم أرى هذا الشيء منهن، كان هناك سيدة تقول لي باستمرار ”سم الهاري“ و”ولدي يموت في سوريا وأنتم تهربون“ ولم تكن تلتقى أي تحذير من قبل الموظفين، لم يقم أي أحد بتقديم الحماية لي“ (ضحى، 44 سنة، لديها 8 أطفال).

ممارسات العنف والاستبعاد التي يتم مواجهتها في الحياة اليومية، هي حالات سلبية تتضمنها الحياة الاجتماعية مثلما هو في المؤسسات العامة. هذه الحالة تشكل عقبة خطيرة وجادة أمام مشاركة المرأة في الحياة الاجتماعية وتمكينهن من تأسيس حياة جديدة.

”بصراحة الأتراك لا يقبلون السوريين، هذا الوضع الذي انكسرت وانزعجت منه، أثناء البحث عن منزل كانوا يقولون لنا ”لا يوجد منازل للسوريين“ (عمبر، 25 سنة، لديها طفلين).

”جيراني لا يحبون السوريين أبداً، اطرح السلام عليهم، لكنني لا ألتقى الجواب، أرسل الطعام، لا يأخذونه أو يرسلون أطباق فارغة. يقولون لنا انتم قذرين، انحصر اصبع ولدي في الباب، قدمت سيارة الإسعاف، لم يقم أي من الجيران بزيارتنا من أجل الحمد الله على السلامة. الأطفال في الحداثق يتحدثون مع الأتراك، لكن نحن البالغين لا يمكننا التحدث. حتى السلام لا يطرحوه علينا“ (فيروز، 35 سنة، لديها 3 أطفال).

”معظم جيراني من السوريين، نحن على علاقة جيدة معهم. لكن جيرانا الأتراك، لا يتكلمون معنا. أشعر بالإضطراب. يوجد لديهم تحيز، لذلك لا أستطيع قول أي شيء. يظنون أن جميع السوريين متشابهين. أقول إنهم على حق في بعض الأحيان، بعض السوريين يرتكبون أخطاء، يعتقدون أننا جميع متشابهون. لكننا لسنا جميعاً متشابهون“ (سفيرة، 32 سنة، لديها 4 أطفال).

”تعرضت للعنف من قبل شخص لا أعرفه في الحي. أتى إلى بيتي لعدة مرات وطلب مني المال، ادعى بأنه من أقارب صاحب المنزل. قام بتهديدي بالسلاح عندما رفضت إعطائه المال“ (الاستبيان 12، 28 - 37 سنة).

أفادت السيدات اللاتي أجرينا المقابلات معهن بأنهن تعرضن لخطابات وممارسات تمييزية في أكثر المراكز الصحية والمستشفيات كثافة. وبعبارة أخرى؛ تم الكشف في هذه الدراسة بأن إحدى أهم المشاكل التي تواجهها المرأة السورية هي الحصول على الخدمات الصحية.

”هناك صعوبات في مستشفى ديشكاي. لأنه عندما أذهب إلى المستشفى وإراجع لأجل الحصول على الدور، يقولون لي أحضري مترجم، وأواجه مشكلة في اللغة. وعند ذهابي من أجل أخذ الدواء، أضطر للتعامل مع انطباع في وجه الموظف يفيد بعدم الرضا، خاصة في قسم الأطفال“ (شدية، 46 سنة- لديها 6 أطفال).

”لا يوجد صعوبات في المؤسسات الحكومية ولكن المترجمين سيئين للغاية. أذهب إلى الطبيب، فهم لا ترجمون ويسخرون منا ويعاملون معاملة غير محترمة“ (فيروز، 35 سنة، لديها 3 أطفال). لا يمكن للسيدات الحصول على العلاج اللازم بسبب هذه الممارسات التي تتعرض لها السيدات من أجل الحصول على الخدمات الصحية. على سبيل المثال؛ أفادت فيروز بأنه بسبب هذه الممارسات التي تتعرض لها، لم تذهب إلى المستشفى ولم تكتمل مرحلة علاجها.

”ذهبت مع جدي إلى المستشفى، دخلت إلى الطبيب مرتين لأننا لم نفهم النتائج المكتوبة في التقرير. عندما طلبت منه شرح ذلك لنا مرة أخرى، قام الطبيب هناك

بطرفنا وقال "انتم سوريون لا تفهمون شيء، اطلعوا من الغرفة" (الاستبيان 38، 18-27 سنة).

هناك مشكلة أخرى تم التسليط الضوء عليها في المقابلات، وهي الاستبعاد وتسلط الأقران الذي يواجهه الأطفال الملتجئين في المدارس بسبب كراهية الأجانب.

"ولدي يريد ترك المدرسة. اعتقد أن أصدقائه يسخرون منه، على ما اظن أنه يحاول تعلم اللغة التركية بحيث لا يمكن فهم أنه سوري. إدارة المدرسة تتصرف بشكل سيء أيضاً، وذلك في محاولة لإرسال الطلاب السوريين من المدرسة" (فيروز، 35 سنة، لديها 3 أطفال)

"في المدرسة يقولون أشياء مثل "انتم سوريين، لماذا اتيتم إلى هنا. ابنتي تناقشت مع طفل. أم اطفل قالت لنا "نحن نوفر لكم الطعام والشراب وأنتم تتصرفون بهذا الشكل معنا. فأجبتها بأنكم لستم أنتم من يطعمنا وبشرنا" (سفيرة، 32 سنة، لديها 4 أطفال).

"تواجه اختي مشكلة في المدرسة، يتم تشكيل مجموعات في المدرسة، فهناك من له أصدقاء سوريين وهناك من ليس له أصدقاء سوريين. يقولون لهم "لماذا تتوافقون مع هؤلاء السوريين" (عمر، 25 سنة، لديها طفلين).

"يقوم مدير المدرسة بضرب ابني باستمرار، في نهاية المطاف طرده من المدرسة. عندما ذهبت للتحدث مع المدير، طردني" (الاستبيان 44، 27-18 سنة). تلعب ممارسات الاستبعاد التي يتم مواجهتها داخل الحياة الاجتماعية، دوراً مهماً في تعزيز نتائج إقامة اللاجئين وعوائلهن في مناطق يقطنها أناس مثلهم. بهذا الشكل، تكون النساء أقل عرضة لممارسات الاستبعاد وسوف يكون بإمكانهن تكوين علاقة تضامنية بينهن وبين اللاجئين. على سبيل المثال؛ في الحين الذي نتحدث فيه شديدة التي تعيش في حي أوندر عن حياتها هنا، تكون قد تطرقت من ناحية أخرى عن حياة اللاجئين في مجتمع اجتماعي مغلق:

"نحن نعيش في حي جميل للغاية، جميعنا سوريين، لا نخرج من المنزل كثيراً، نلتقي ببعضنا عندما نخرج، لا نعيش أي مشاكل، لا يوجد لنا أقارب أترك" (شدية، 46 سنة، لديها 6 أطفال). لهذا السبب؛ تجد المرأة السورية صعوبة في العثور على بيئة اجتماعية حيث يمكنها تعلم اللغة والدخول في أنشطة اجتماعية. هذه المشكلة تجعل المرأة تشعر بعدم الاستقرار في الحياة اليومية وتجعل التمييز الثقافي والمكاني بمستوى أكثر عمقاً.

الزواج المبكر: "لم أكن أعلم معنى الزواج ..."

على عكس التحيز ضد اللاجئيين السوريين، أفادت نسبة 89% من السيدات السوريات اللاتي شاركن في دراسة الستيبان، بأنهم ضد زواج الفتيات التي تقل أعمارهن عن سن الـ 18 عاماً.¹¹

كما عبرت النساء اللاتي أجرينا معهن المقابلات المتعمقة عن آرائهن المتعلقة بالزواج المبكر بطريقة تتوافق مع نتائج دراسة الاستيبان.

"في بلادنا، تتزوج الفتيات في سن 14-15 سنة، فهن مازالوا أطفال. لا يعرفن كيف يديرون أعمال المنزل لكونهن أطفال بعد، لذلك فهن يواجهن مشاكل كثيرة. عند زواجهن في سن مبكرة، يواجهن مشاكل مع الزوج ومع ام الزوج أيضاً. حيث يصيبنه الإرهاق البدني" (نور، 30 سنة، لديها 4 أطفال).

"واجهت صعوبات كثيرة في زوجي، شؤون الأطفال وأعمال المنزل، أصبحت حاملاً في سن الـ 16. أعتقد أن سن الـ 23 وما فوق هو الأنسب للنساء مع أجل الزواج" (فاطمة، 21 سنة، لديها 3 أطفال).

"بقيت متزوجة لمدة 18 سنة، زوجي توفي في الحرب. كان عمري 14 عاماً عندما تزوجت للمرة الأولى، تزوجت مع واحد من أقرابي. كنت سعيدة لأني ارتديت فستان الزفاف. كنت أواجه مشاكل مع حماتي في زوجي الأول. عشت مع عائلة زوجي لمدة 7 سنوات، لكنهم كانوا يقولون لي بأني مدللة وطفلة وكنت مضطهدة دائماً. زوجت بناقي في سن مبكرة عندما كنت في سوريا، واحدة منهن بسن الـ 16 والأخرى في سن الـ 14، في الواقع لم أكن أريد ذلك أبداً، لكن كان هناك حرب والحياة كانت صعبة للغاية. داعش كانت تريد بناقي، وهو ما دفعني لتزويجهن من أولاد عمومتهن لكي لا أسلمهن لداعش. فيما عدا ذلك، لم أكن لأوافق أبداً على زواجهن. سوف تقولون الآن أن سن الزواج في تركيا هو الـ 18، لكن أنا أقول يجب أن لا يقل عن 20" (ضحى، 44 سنة، لديها 8 أطفال).

"حتى الأزواج لا يمكنهم التعايش في حالات الزواج المبكر، مازالوا أطفال يصبحون أكثر ذكاءً. على سبيل المثال؛ ولدي من مواليد عام 2000، لو أقول له اشتري كيلو طماطم لن يفهم، لا يمكنه طهي الطعام، لا يفهم معنى العائلة، أنا من يدير أعمال المنزل" (شدية، 46 سنة، لديها 6 أطفال). العلاقات المتغيرة بين الجنسين وأزمة الذكورة

11 آراء متعلقة بالمساواة بين الجنسين، انظر الجدول - 16

” أنا الأم والأب في البيت، أنا المسؤولة عن كل شيء“

لا يمكن تجاهل عنصر الجنس الاجتماعي أثناء معالجة السلبيات الناتجة عن عملية الهجرة. كما أشار فريدمان (2017)، مع تحول محور تركيز الخطاب الدولي السيادي من التدابير التقييدية للدول الغربية إلى تجارب اللاجئين، غالباً ما يتم معالجة مسألة اللاجئين في مثل هذه الخطابات من حيث الجنس والعرق ويتم تقديمهم على أنهم ”تهديد للمجتمعات الغربية“. في هذا التهديد الذي أشار إليه الخطاب الدولي السيادي والذي تم ربطه بنوع الجنس، غالباً ما يتم تصوير النساء على أنهن ”ضحايا شرعيين“ غير ضارين وضعفاء، بينما يتم تصوير الرجال على أنهم تهديد للمجتمع ”الحديث“؛ أو تصويرهم على أنهم ”إرهابيون محتملون“ إما عن طريق تصويرهم على أنهم حاملين لـ ”قيم غير حضارية“ أو من خلال تأسيس رابطة الخوف الذي يشعر به الشعب تجاه الهجمات الإرهابية (جوشكون & اسكي، 2019:14).

تحدد الحروب والاشتباكات أيضاً النظام الجنسي الاجتماعي للمناطق التي تدور فيها، ويجلب معه تحويل أدوار الجنسين. يتصاعد تأثير العنف والذكورة مع الحرب على التكوين الاجتماعي خصوصاً في منطقة الشرق الأوسط، لكن تجارب الذكورة المختلفة تجلب معها أيضاً ضرورة فحص هذه التجارب أثناء إعداد أرضية ظهورها. من خلال روايات السيدات في هذا البحث، شوهد بوضوح أن أدوار الجنسين بدأت بالتحول مع تجارب الهجرة. هذه الحالة التي تم تفسيرها على أنها أزمة رجولية من خلال مناهج مختلفة للدراسات المتعلقة بالذكورة (ماكيننس، 1998) والتي تم التعبير عنها من قبل كونييل في ميول الأزمات (2015) بأن المواقف المهيمنة للرجال تبدأ في التحول مع تجارب مشاركة المرأة في الحياة الاجتماعية والتنظيم، تظهر بكل وضوح ”الأزمة“ التي يعاني منها الرجال السوريين اللاجئين بعد الحرب والهجرة. انطلاقاً من روايات النساء اللاتي تم إجراء المقابلات معهن؛ حقيقة فقدان لحد كبير من خلال تجارب الحرب والهجرة لخصائص مثل ”تجنب جميع السلوكيات والخصائص الأنثوية؛ القدرة على النجاح وكسب المكانة ولقمة العيش؛ القوة، الثقة والاستقلالية؛ الاعتداء والعنف والشجاعة“ تم تعريفها من قبل برانون على أنها خصائص رجولية مهيمنة، يجعل تحويل العلاقات المنزلية إلزامياً.

”في الأشهر الأولى من زواجنا كانت العلاقات بيننا جيدة، بعد ذلك بدأت اختلافات في الرأي بيننا، كنا مختلفين عن بعضنا البعض في الرأي. زوجي عصبياً وسريع الانفعال، كان يعد من حركتي. أنا أحب التواصل الاجتماعي والاختلاط، لكنه لا يريد ذلك. يريد أن يبقى وحيداً، وهو يحب التدخين كثيراً، ويحب الاشتغال بالهاتف. يريد قضاء

القوت وحده. لم يكن يسمح لي بالذهاب إلى أي مكان. كل شيء كان على عاتقي. كان يقول لي لا أحب أخذ الأطفال إلى المستشفى“ (عمر، 25 سنة، لديها طفلين).

”معاناتنا الوحيدة هي الصعوبات المادية. زوجي كان يقول لي إن الأطفال لديهم احتياجات كثيرة وأريد الحصول على هذه الاحتياجات، لا يوجد لدي المال ماذا افعل. هذا الشيء يضر بكرمياته...“ (شدية، 30 سنة، لديه 6 أطفال). في الحين الذي يلفت فيه كونيل الانتباه إلى العلاقة بين الذكورة والأداء البدني، يقول أن الضرر الذي يلحق بجسم الذكر بسبب حالات مثل الإعاقة والحوادث، يعني أن الجنس معرض للخطر أيضاً (2019، ص 115). على الرغم من أن الخسائر الجسدية التي يعاني منها الرجال بسبب الحرب تتطلب أيضاً تحويل العلاقات الداخلية وأدوار الجنسين، إلا أن حالة مقاومة فقدان السلطة تجلت في العلاقة التي عاشتها أهلا مع زوجها.

”يوجد قصر في ساق زوجي بسبب إصابته خلال الحرب، يوجد أجزاء للشظايا ولا يمكنه العمل. عندما تعطل المدارس، يقوم بجمع الكرتون مع ولدي. نحصل على مبلغ 860 ليرة من بطاقة قيزيلاي. ندفع منها 300 ليرة إيجار والفواتير ونحاول العيش بما تبقى منه. يبقى مبلغ 200 ليرة معي من أجل الأكل والشرب، لا يقبل زوجي عندما أخبره بأن هذا المبلغ لا يكفي، ولا يسمح لي بالعمل. ناقش هذا الموضوع فيما بيننا، عندما أخبره بأنني أريد شراء شيء للأطفال، يقول لي العمل عمل الله وأنتي لن تعملي. لا يتدخل في خروجي من البيت من أجل أشياء أخرى، لا يثق بي. حتى أنني لم أخبره بأي أتيت إلى هنا. أنا الأم والأب في البيت، أنا المسؤولة عن كل شيء، أما فهو لا يقوم بأي شيء. الإيجار، الفواتير، التسوق وكل شيء عندي أنا“ (أهلا، 32 سنة، لديها 6 أطفال).

تشير الدراسات الميدانية إلى إمكانية حدوث عنف منزلي من الرجال الأفراد في الأسرة والتي تربطهم علاقات وثيقة مع اللاجئات، هؤلاء الرجال مثلهم مثل النساء يواصلون حياتهم من خلال تأثيرات صادمة أحدثتها الحرب والاشتباكات. تلعب الآثار الصادمة للحرب وتجربة القدرة على البقاء في بلد جديد دوراً مؤثراً في تعميق أزمة الذكورة وتحويل أدوار الجنس داخل المنزل.

”في الوقت الحالي، زوجي لا يعمل، لا يعمل بحجة أنه لا يستطيع العثور على عمل في تركيا. في الواقع هو خائف من شيء ما. هو يعلم بأنني في حال حصولي على عمل؛ سوف أقوم بتأمين مستقبلي وأتركه واذهب، لهذا السبب، لا يسمح لي بالعمل“ (أميلة، 28 سنة، لديها طفلين). في الحين الذي يصبح فيه فقدان الوضع الناشئ عن الهجرة عقبة أمام الرجال من ناحية أدوارهم التقليدية المتعلقة بنوع الجنس، تصبح النساء أكثر نشاطاً وفعالية داخل الأسرة. يجعل هذا التحول الإيجاري المرأة أكثر قوة ويجعلها تواصل طريقها.

قد تكون بيئة العنف الشديد التي تم التعرض لها وتوثيقها، سبباً في جعل العنف المنزلي "طبيعياً" وغير مرئياً. تحدث ميساء عن تجربتها التي يمكن أن نربطها بالتطور العاطفي للأطفال من الذكور الذين نشأوا في بيئة الحرب والعنف داخل الأسرة وممارسات إدراك "الرجولة".

"في الوقت الحالي أطفالنا لا يعرفون معنى الشفقة والرحمة. أقول لأحمد أنظر إلى اخيك الأكبر، يده تؤلمه. يسألني ما معنى الأم. هم كذلك لأنهم شهدوا العنف في حياتهم..." (ميساء، 44 سنة، لديها 7 أطفال).

مكافحة العنف ضد المرأة: "قررت عدم التزام الصمت بعد التعرض للعنف"

كشفت النتائج التي توصلنا إليها في الأبحاث التي تم القيام بخصوص اللاجئات عن مرونة النساء وقدرتهن على الصمود. شكلت هذه المرونة والقدرة على الصمود أساس تجربة النساء اللائي أجرينا معهن المقابلات طوال مدة البحث. على عكس الروايات القائمة على أساس ضعف النساء ومغذوريتهن، ينبغي تقييم رغبة النساء في البقاء وإعادة تأسيس الحياة في بلد جديدة من ناحية مختلفة.

"أنا أدير أعمال وشؤون المنزل، والمال يبقى عندي" (شدية، 46 سنة، لديها 6 أطفال).

"زوجي لم يسبق له وأن ضربني لكن ألفاظه كانت جارحة. دام زواجنا لمدة 7 سنوات. تطلقنا قبل 3 أشهر. عنود عودته في يوم من الأيام إلى البيت، سألتهم لماذا لا تعمل أنت، أجنبي بأنه لا يوجد عمل في المواقع. عند إصراري على سؤالي، دعا عليّ بالعنة. فطلبت منه أن يطلقني إذا كنت استحق هذا الدعاء والعنة. فطلقني. أعيش وحدي مع أطفالنا. لم أتمكن من البقاء مع عائلتي بسبب كثرتنا. بعد الطلاق، ارتحت كثيراً من الناحية النفسية، لم أعد أي ألفاظ غير لائقة، بدأت بتعلم اللغة، أخذ أطفالنا واتنزه معهم، ارتحت كثيراً. لكنني أواجه صعوبة كبيرة من الناحية الاقتصادية. أريد العمل، لكن لا يمكنني ترك طفلي الصغير. زوجي غير مهتم بالأطفال. عائلتي وفرت لي الدعم في هذه المرحلة ولم يكن لديها اعتراض على ذلك" (عمبر، 25 سنة، لديها طفلين).

"يواجه زوجي مشاكل في النظر، كان يعاني من مرض نفسي في سوريا (بعد ذلك قالت اكتئاب)، وهو الآخر لم يرى عائلته منذ 5 سنوات. يعاني باستمرار من آلام في جسمه. عملنا له عدة صور، لكن لم يظهر شيء. لم يذهب إلى الطبيب النفسي، لكن

الحالة معروفة، فهو متعب أيضاً. لقد تعافى في سوريا. بدأت نفس الأعراض بالظهور هنا. لا أقول شيئاً عن حالة زوجي، أنا حزينة على حالته. عائلتنا غير موجودة هنا، أنا أيضاً أشعر بنفس الشيء. النساء أكثر وأفضل من الناحية العاطفية. هو في حالة حسنة لأي أنا الأخرى حسنة...“ (سفيرة، 32 سنة، لديها 4 أطفال). من أهم نتائج دراسة الاستبيان هي أن النساء أفدن بأنه ”لا يوجد عنف يمكن تبريره“. إن القدرة على إدراك وفهم أن الحادث هو حادث عنف، يعتبر أحد أهم مراحل مكافحة العنف. يمكننا أن نرى أدناه مسار هذا النضال في الإجابات المعطاة من قبل النساء على السؤال المفتوح في الاستبيان.

”أعتقد أنه يتوجب على النساء اللواتي يتعرضن للعنف عدم السكوت والاستسلام للواقع مهما كان الأمر، ينبغي عليهن النضال لأنه في حال سكوت المرأة عند تعرضها للعنف، فإن ذلك قد يؤثر سلباً على أطفالهن. عند سكوت أمهم، فسوف يسكوتوا هم أيضاً عند تعرضهم للعنف. كانت لي أخت في سوريا. متزوجة وام لطفلين، تريد الطلاق لأنها تتعرض للعنف من قبل زوجها، لكنها تخشى أن يحتفظ زوجها بالأطفال ويحرمها منهم. زوجها تزوج من امرأة أخرى دون أن يطلقها. أنا على اتصال دائم مع أختي لتقديم الدعم لها. أعتقد أن العنف لا يرتبط دائماً لعنف الجسدي أو الجنسي، فهناك أنواع أخرى من العنف. أشعر أنني امرأة معرضة للعنف بسبب الوضع المادي الذي نعيشه في الوقت الحالي. زوجي مريض ولا يعمل وأنا أريد العمل لكنني لا أستطيع ترك أطفالي، أنا في وضع سيء للغاية“ (الاستبيان 2، 37-28 سنة).

”اتخذت قرار بعدم الصمت بعد تعرضي للعنف وأردت الطلاق وتطلقت بعد فترة قصيرة“ (الاستبيان 6، 37-28 سنة).

أجابت نسبة 82% من السيدات الإجابة ”موافقة تماماً“ ونسبة 12% من السيدات ”موافقة“ على العبارة التي تقول ”لا يمكن قبول ضرب المرأة على أنه شيء طبيعي مهما كان السبب“. أما النتيجة المهمة الأخرى؛ هي أن نسبة 58.7% من السيدات أجبن بعبارة ”موافقة تماماً“ على العبارة التي تنص على أنه ”يجب على المرأة التي تتعرض لمعاملة سيئة أو للعنف، أن تشتكي على الشخص الذي ارتكب هذا الفعل دون الأخذ بعين الاعتبار بهويته كان من كان“. بالمثل، نرى أن النساء يدعمن تعليم الفتيات. إضافة إلى ذلك، في العبارة التي تقول ”العنف الذي يحصل داخل المنزل، يجب الإبقاء عليه كمسألة عائلية وينبغي عدم نشره في الخارج“؛ نرى أن السيدات ترددن في إعطاء القرار وبأن نسبة 43.5% منهن أعطت إجابة ”لا أوافق“ هذه العبارة. نعتقد أن تفسير هذه النتيجة يجب أن يكون من منظور الهشاشة والضعف الذي يظهر مع وضع اللاجئين. حتى لو كانت المرأة على علم بألية الإجراءات القانونية، إلا أنه قد يكون لديها تحفظات بشأن مراجعة

المؤسسات الرسمية لكونها غير مستقلة من الناحية الاقتصادية ولاعتقادها بأن شيء لن يتغير حتى ولو تقدمت بالشكوى ولخوفها من الاستبعاد من المجتمع وانعدام الأمن. إن الخوف من ترحيل الرجل إلى خارج البلاد نتيجة تقديمها شكوى ضده بسبب العنف التي تعرضت له والأهم من ذلك الانتهاكات المختلفة ومحدودية الوصول إلى الحقوق التي يواجهونها بسبب عملية الهجرة، تشكل أساساً لهذه التحفظات. أجابت نسبة 63.3% من السيدات الإجابة "لا أوافق أبداً" ونسبة 30.6% من السيدات "لا أوافق" على العبارة التي تقول "لا مانع من أن يكون للرجل الواحد أكثر من زوجة" (انظروا للجدول - 16).

المجموع	لا أوافق أبداً	لا أوافق	موافقة	موافقة تماماً	
50	0	0	8	42	يجب تعليم الفتيات مثل الأطفال الأولاد.
100.0%	0.0%	0.0%	16.0%	84.0%	
50	1	2	6	41	لا يمكن قبول ضرب المرأة على أنه شيء طبيعي مهما كان السبب.
100.0%	2.0%	4.0%	12.0%	82.0%	
49	22	14	10	3	يجب على النساء تحمل العنف المنزلي لأجل أطفالهن.
100.0%	44.9%	28.6%	20.4%	6.1%	
49	18	23	5	3	يجب أن تمارس المرأة الجماع مع زوجها / شريكها حتى ولو لم يكن لديها رغبة بذلك.
100.0%	36,7%	46,9%	10,2%	6,1%	
49	31	15	3	0	لا مانع من أن يكون للرجل الواحد أكثر من زوجة.
100.0%	63,3%	30,6%	6,1%	0,0%	
46	0	7	12	27	جب على المرأة التي تتعرض لمعاملة سيئة أو للعنف، أن تشتكي على الشخص الذي ارتكب هذا الفعل دون الأخذ بعين الاعتبار بهويته كان من كان.
100,0%	0,0%	15,2%	26,1%	58,7%	
46	10	20	12	4	العنف الذي يحصل داخل المنزل، يجب الإبقاء عليه كمسألة عائلية وبنبغي عدم نشره في الخارج.
100,0%	21,7%	43,5%	26,1%	8,7%	
49	30	14	5	0	يمكن تزويج الفتاة التي يقل عمرها عن 18 سنة.
100,0%	61,2%	28,6%	10,2%	0,0%	

الجدول - 16 الآراء المتعلقة بالمساواة بين الجنسين

ي دراسة الاستبيان، أجابت نسبة 86% من السيدات بـ "نعم" على السؤال الذي يقول "هل تعلمين ما إذا كان هناك قانون في تركيا يمنع العنف ضد المرأة و/ أو العنف المنزلي"، وهذا يعني أنه تشكل لدى السيدات مستوى من الوعي بالحقوق المكتسبة في تركيا من خلال تجاربهن التي عاشوها أو من المعلومات التي حصلوا عليها من جمعيات اللاجئين. في سؤال آخر حول تفاصيل المعلومات المتعلقة بالحقوق القانونية، نرى أن نسبة 98% من السيدات لديهن معلومات متعلقة بالسن القانوني للزواج. إضافة إلى ذلك، تكشف البيانات الواردة في الجدول - 18 عن ضرورة أن يتم القيام خصوصاً باللغة الأم بنشر المعلومات القانونية المتعلقة بالحقوق القانونية والمعلومات القانونية التي تعتبر "الزواج الديني دون عقد الزواج الرسمي و زواج الرجل من أكثر من امرأة وإجبار الزوج لزوجته قانوناً على الجماع" على أنه جريمة و بأن هذه الأفعال تخضع للإجراءات الجنائية. كما أفادت نسبة 65.3% من السيدات بأنه لا يوجد لديهن علم بالحكم المتعلق بعدم حاجة المرأة للحصول على إذن من زوجها للعمل خارج المنزل ونسبة 34% من النساء بأنه لا علم لهن بالحكم الذي يسمح لهن بعد الطلاق بتقاسم الأموال والممتلكات التي اكتسبها معاً خلال فترة زواجهن.

هل تعلمين ما إذا كان هناك قانون في تركيا يمنع العنف ضد المرأة و/ أو العنف المنزلي	العدد	النسبة المئوية
نعم	43	86,0%
كلا	6	12,0%
لا يوجد لدي فكرة	1	2,0%
المجموع	50	100,0%

الجدول - 17 معلومات متعلقة بالقانون الذي يمنع العنف ضد المرأة

العديد من أشكال العنف ضد النساء والفتيات في تركيا تخضع للإجراءات الجزائية. هل سبق لك وأن سمعت بالقواعد القانونية التالية؟	نعم	كلا	المجموع
ينبغي على النساء والرجال بلوغ سن الـ 17 من أجل الزواج	49	1	50
يعتبر قيام الأمهات والآباء والأقرباء الآخرين بإرغام أطفالهن على الزواج قبل سن الـ 17، جريمة يعاقب عليها القانون بالسجن.	47	3	50
إبرام عقد الزواج الديني دون عقد الزواج الرسمي، جريمة.	24	25	49
	49,0%	51,0%	100,0%

المجموع	كلا	نعم	العديد من أشكال العنف ضد النساء والفتيات في تركيا تخضع للإجراءات الجزائية. هل سبق لك وأن سمعت بالقواعد القانونية التالية؟
49	5	44	زواج الرجل من أكثر من امرأة، جريمة.
100.0%	10.2%	89.8%	
50	24	26	إجبار الزوج لزوجته قانوناً على الجماع، جريمة.
100.0%	48.0%	52.0%	
49	32	17	المرأة ليست ملزمة بالحصول على إذن زوجها من أجل العمل خارج المنزل.
100.0%	65.3%	34.7%	
50	17	33	بعد الطلاق، يتقاسم الأزواج بالتساوي جميع الأموال والممتلكات التي اكتسبوها معاً خلال فترة زواجهم.
100,0%	34,0%	66,0%	
50	7	43	يعتبر الجماع الجنسي مع طفلة دون سن الـ 15، جريمة.
100,0%	14,0%	86,0%	

الجدول - 18 المعلومات المتعلقة بقوانين مكافحة العنف ضد المرأة

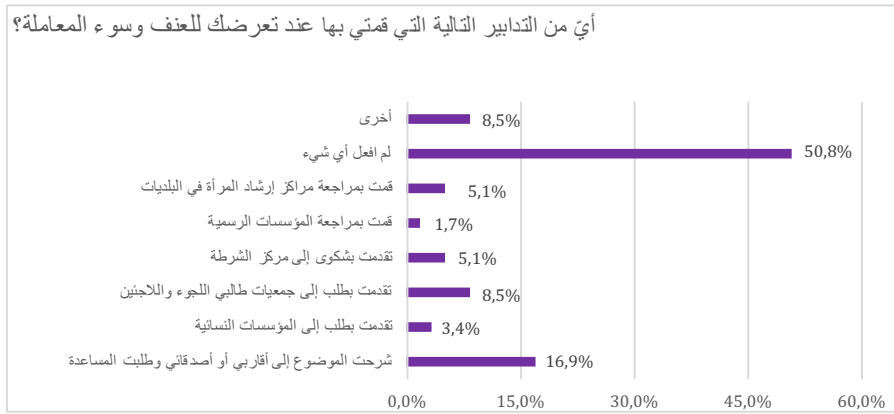
في المقابلات المتعمقة، لوحظ أن السيدات جربن المراجعة من أجل حقوقهن المتعلقة بالعنف الذي تعرضن له من خلال مراجعة جمعيات اللاجئتين والسلطات القضائية وبيوت اللجوء. على سبيل المثال؛ عند توجيه السؤال إلى فيروز عن موقفها في حال رؤيتها للمرأة التي تربطها بها علاقة وثيقة تتعرض للعنف، أجابت بالشكل التالي:

«أريد أن أدمع المرأة في حال تعرضها للعنف. تعلمت كيفية الاتصال بالشرطة، لم أسكت، قمت بمراجعة جمعية لأنها موثوقة. يجب على المرأة عدم السكوت والمطالبة بحقوقها. أنا لم أسكت، يجب على النساء الأخريات عدم السكوت أيضاً» (فيروز، 35 سنة، لديها 3 أطفال).

«اشتكي عليه، لم أواجه مثل هذا الموقف، لكن في حال مواجهتي لمثل هذا الموقف، فسوف أسأل وأتعلم كيفية تقديم الشكوى. بالتأكيد سوف أقوم بالاستفسار عن مصدر المشكلة، إذا كان مصدر المشكلة المرأة نفسها، فلن أقدم شكوى ضد الفاعل. في حال إغضابها لزوجها أو تماديها بالكلام أو أرادت الخروج إلى الخارج أو أصرت على أشياء معينة؛ في هذه الحالة سوف تكون أجبرت زوجها على ضربها. هل يوجد في تركيا رجال يطبقون العنف ضد المرأة؟ القوانين التركية تحمي المرأة، لكن القوانين في سوريا تحمي الرجل. لم يكن بإمكان المرأة السورية حتى رفع صوتها أمام زوجها، لكننا اكتسبنا القوة عندما رأينا أن القوانين في تركيا تحمي المرأة وبدأن بالبحث عن حقوقهن. المرأة السورية كانت أضعف في الماضي، أما الآن فهي أكثر قوة. بعد القدوم إلى تركيا، زادت قوة المرأة لأنها عرفت حقوقها» (أهلا، 32 سنة، لديها 6 أطفال).

في الحين الذي يكشف فيه تعليق أهلا هذا، عن أن تأثير التقاليد الثقافية والدينية ساعدت في شرعنة العنف ضد المرأة، يكشف من ناحية أخرى إمكانية زيادة مستوى الوعي لدى النساء لتغيير نظرتهم للحياة.

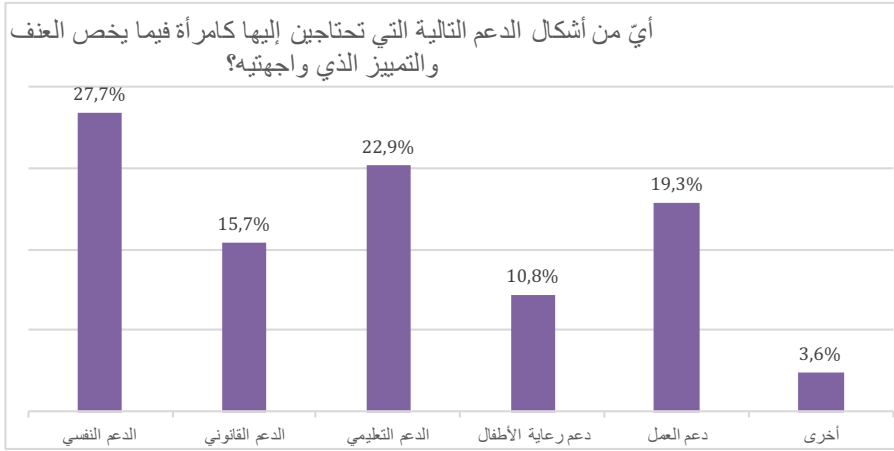
في الدراسة الاستبائية، تم توجيه سؤال مغلق ومتعدد الرموز للسيدات مفاده "ماذا فعلتي عندما تعرضت للعنف"، عند تأشيرهن على قسم "أخرى" الموجود في هذا السؤال؛ طلب منهن إيضاح ماهية المضمون (انظر للجدول - 19). في الحالات المذكورة في خيار "أخرى"، تم وضع إيضاحات مثل "تقاسمت هذا الموضوع مع صديقتي ولم أفعل شيء" و "حصلت على مساعدة من الجمعيات الموجودة في الحي".



الجدول - 19 حول مكافحة العنف ضد المرأة

كما هو واضح من الجدول - 19، أن الغالبية العظمى (50.8%) من النساء اللاتي تعرضن للعنف، أفدن بأنهن "لم يقمن بأي شيء". ونرى أن نسبة (16.9%) من النساء اللواتي يعملن على مكافحة العنف بشكل ما، يرغبن في الحصول على الدعم والمساعدة بشكل أساسي من أقاربهن وأصدقائهن. في هذه النقطة، ينبغي علينا التذكير بأهمية كل جهد يتحول إلى تضامن مع المرأة وكسر حلقة العنف المشتركة ومكافحة العنف. كما أنه من القيود الأخرى لدراسة الاستبيان، هو عدم القدرة على الوصول إلى معلومات متعلقة بكيفية متابعة سير هذه العملية. ضمن إطار الكفاح الفعال مع العنف ضد المرأة، تبين أن نسبة 8.5% من النساء قاموا بمراجعة جمعيات طالبي اللجوء واللاجئين ونسبة 5.1% قاموا بمراجعة مراكز المشورة للمرأة في البلديات ونسبة 5.1% قاموا بمراجعة مراكز الشرطة ونسبة 3.4% قاموا بمراجعة جمعيات المرأة و نسبة 1.7% قاموا بمراجعة المؤسسات العامة. ضمن هذا الإطار؛ يتبين لنا مرة أخرى ضرورة توفير بيئات ومقابلات مع النساء حيث يمكن من

خلالها تقاسم المعلومات المتعلقة بمراكز المشورة للمرأة التي تعتبر أحد أهم الوسائل في مكافحة العنف ضد المرأة. من أجل أن يكون للمرأة القدرة على لعب دور أكثر فاعلية في مكافحة العنف، ينبغي الوصول إلى الشبكات التضامنية ولا سيما آلية الإجراءات القانونية. في هذه النقطة، أشارت السيدات المشاركات في دراسة الاستبيان إلى حاجتهن لأكثر قدر من الدعم النفسي (27.7%) في كفاحهن ضد العنف والتمييز. ضمن إطار مكافحة العنف، عبرت النساء (22.9%) اللواتي يعتقدن أنه من المهم بالنسبة لهن أو لأطفالهن القدرة على مواصلة حياتهن التعليمية بشكل أكثر فعالية وأُعربوا عن حاجتهن للدعم في مجال التعليم. أشارت نسبة (19.3%) من السيدات إلى احتياجتهن في العثور على عمل من أجل يكون لهن القدرة على المشاركة في الحياة العملية في الكفاح ضد العنف، وأشارت نسبة 10.8% منهن إلى احتياجتهن في رعاية الأطفال من إمكانية مواصلة حياتهن العملية. وأشارت نسبة 15.7% من السيدات المشاركات في دراسة الاستبيان إلى احتياجتهن للدعم القانوني.



الجدول - 20 احتياجات المرأة في مكافحة العنف

تكشف الآراء الذي تم تقاسمها في السؤال ذو الصلة بدراسة الاستبيان عن احتياجات المرأة في نضالها ومقاومتها للعنف.

”يجب أن تشعر المرأة دائماً بالأمان في البلد الذي تعيش فيه، ويجب أن يكون هناك منظمات مدنية اجتماعية لحماية المرأة. بغض النظر عن مدى قوة المرأة، فهي تبقى ضعيفة لكونها في بلد أجنبي. (الاستبيان 8، ما بين 48 - 59 سنة).

”ينبغي على اللاجئات معرفة أن هناك قوانين وضعتها الدولة لمواجهة العنف ضد المرأة (من خلال البرامج التعليمية، الملصقات باللغة العربية). يجب معرفة حقوق المرأة المذكورة هنا“ (الاستبيان 38، ما بين 18 - 27 سنة).

النتيجة:

«أعيش حياة واحدة ولن يكون لي حياة أخرى..»

تكشف هذه النتائج التي حصلنا عليها في هذه الدراسة، السيدات والفتيات السوريات أصبحن أكثر ضعفاً أمام العنف والتمييز الناتج عن عدم المساواة بين الجنسين. في هذا الصدد؛ تكشف الدراسة مرة أخرى ضرورة تطوير اللوائح القانونية وسياسات الحماية من منظور جنسي يمنع كافة أنواع العنف تجاه اللاجئات لكون السيدات أحد المجموعات الأكثر تأثراً بالنتائج السلبية من الحرب وحركات الهجرة. عبرت أميلة (28 سنة) التي أخبرتنا فيها بأنها تعرضت للعنف النفسي الشديد من قبل زوجها وبأن أطفالها تعرضوا للعنف الجسدي، عن رغبتها في التخلص من هذه الدوامة بالعبارة التالية: «أخبرت عائلتي بأني سأذهب ذات يوم، لم يأخذوني على محمل الجد. أنا أعرف بأنه يوجد لي حياة واحدة فقط وبأنه لن يكون لي حياتين، تفكري الوحيد هم أولادي، لولاهم لذهبت من زمان». كما نعلم من الممارسات المختلفة المتعلقة بتجارب مكافحة العنف تجاه المرأة الذي يكمن وراء اليأس والعجز وانعدام الأمان وعدم الثقة في آليات الحماية. من ناحية السيدات اللاجئات، فإن «وضع المرأة في دور مرتبط بالزوج أو بالعائلة في المعاملات القانونية المتعلقة بالهجرة واللجوء، تعين وضعها القانوني على هذا الأساس أو تأمين وصولها إلى الحقوق من خلال هذا النوع من الممارسات الإدارية» (كيفيلجم، 2016:929) يؤدي أيضاً إلى تعميق حالة الضعف والهشاشة.

أحد أهم نتائج الدراسة يتمثل في أن النساء يواجهن العنف بأشكال عدة وأن قسم كبير منه لا يبرر العنف. في نفس الوقت الزواج المبكر للغالبية العظمى من النساء غير مبرر. تحاول السيدات اللاجئات التعامل مع مشاكل كثيرة ومتنوعة مثل العنف والتمييز أثناء تأسيسهن لحياة جديدة، بالرغم من أن المرأة اللاجئة ولا سيما في تركيا تشكل داخل دوامة من العنف المندمج بالتمييز وعدم اليقين، إلا أن النساء التي تعتبر حياتهم اليومية ساحة للكفاح، يشكلون شبكات تضامن كمواضيع سياسية وليس مواضيع سلبية. ومثلما عبر جانكورتاران و البيراق من خلال قصصهم المختلفة «تظهر للعيان تجارب السيدات اللاجئات في بيئة الحرب وكيفية إعادة تأسيسهم لحياة جديدة في البلد التي أتوا إليها بعد الحرب، من خلال مبادئ قيمة» (جانكورتاران & البيراق، 2019:18).

إن المرونة التي تعتبر أحد المفاهيم المستخدمة بشكل متكرر في الدراسات التي يتم إجراؤها في الآونة الأخيرة من اللاجئين، أصبحت مفهوماً مرجعياً من ناحية فهم ممارسات المرأة التي استمعنا إلى تجاربها ضمن إطار هذه الدراسة والمتعلقة بإعادة تأسيس حياة جديدة بعد الهجرة. ”تحدد المرونة قدرة الانتعاش ومرحلة التلاؤم والتحسن للمجتمعات والمجموعات وحتى الشعوب أمام الصدمات، الإصابات والأحداث الصعبة والوقعات“ (كاراكيليج & كوركماز، 2019:24). إن بيئة الحرب في سوريا التي عاشتها وشهدتها السيدات اللاتي أجرينا معهن المقابلات والعنف القائم على أساس نوع الجنس والذي عانوا منه، تجارب الهجرة و الصعوبات الاقتصادية والاجتماعية وتجارب التمييز التي عانوا منها بعد قدومهن إلى تركيا، أثرت بشكل سلبي على محاولتهن الاستمرار في الحياة. إلا أن المقابلات التي قمنا بإجرائها، وفرت لنا إمكانية الاطلاع على أن تجارب المرأة من أجل البقاء، جلبت معها المرونة وممارسات قوية ساعدتها في التعامل مع هذه الآثار السلبية والاستمرار في الحياة. نتيجة لرغبة وجهود المرأة في إدراج نفسها في التدفق الطبيعي للحياة، فإن البيئات الاجتماعية التي أقامتها في الأحياء، جهودها لتأمين الرزق وتعلم اللغة ومشاركتها في الأنشطة المنظمة في جمعيات اللاجئين، جعلها تقدم مساهمات مهمة في عملية التقوية والمرونة موضوع البحث. أشارت السيدات اللاتي أجرينا المقابلات معهن إلى أن مرحلة البقاء والمرونة تمت بوجود أطفالهن، لكنهن أفادوا بأن شبكات التضامن التي تم تأسيسها فيما بينهن أو بين الأقارب أو الأصدقاء كان لها أثر إيجابي في هذه المرحلة. بطبيعة الحال، من الضروري توفير الدعم لعملية التقوية موضوع البحث من قبل المنظمات المدنية الاجتماعية والهيئات الحكومية على المستوى المؤسسي والهيكلية. نحن أمام مسؤولية اتخاذ تدابير تمكينية وداعمة للنساء اللاجئات وتهيئة الظروف اللازمة لاستخدام الموارد والإمكانات في هذا النحو.

”أتمنى مستقبل جميل لأطفالي. أن لا يكونوا مثل الأطفال السوريين، لم يعد لهم مستقبل بعد الآن. أريد البقاء هنا. إن المجاعة، الحرب، وقعات الموت التي وقعت أمامنا وأمام أطفالنا، أثرت علينا كثيراً، هذا يكفي. واحد من أطفالي يعاني حالياً من صدمة، هو في المدرسة الآن. مات ابن عمي وابن اخي عند سقوط القنابل على سوريا، أطفالي شهدوا على ذلك. كانت القنابل تتساقط باستمرار، عند خروجنا إلى الشارع كنا نرى الأموات دائماً، ابنتي الآن لا تريد الخروج إلى الشارع. عندما يكبر أطفالي، قد يكون لدى بناتي القدرة على نسيان ذلك عندما يصبحن أمهات وربما لا يستطعن ذلك. يسألني أطفالي متى ستنتهي الحرب ومتى سنعود إلى سوريا. أقول لهم لا يمكننا العودة بعد الآن، يوجد حرب هناك ولم يعد لنا منزل هناك“ (أهلا، 32 سنة، لديها 6 أطفال).

”لا أريد العودة إلى سوريا أبداً. الأطفال لا يريدون العودة إلى سوريا أبداً. العودة إلى سوريا تعني الموت لهم الثلاثة. عند سؤالهم من أين أنتم؟ يجيبون بأنهم أتراك. أريد البقاء في تركيا. يجب عليّ العمل لضمان حياة أكثر راحة مع أطفال“ (فيروز، 35 سنة، لديه 3 أطفال)

”أنا لا أفكر بالعودة إلى سوريا، أريد أن أبقى من أجل أطفال. لكنني أريد العود من أجل أطفال في حال عادت الأمور إلى مجراها الطبيعي. أريد أن تنتهي مشاكلي الاقتصادية والاجتماعية“ (نورا، 31 سنة، لديها طفلين).

”أريد الذهاب إلى أوروبا. ربما سيلقى زوجي العلاج هناك ويعمل. في الواقع أنا أيضاً أعاني من الاكتئاب، لكنني أكثر قوة، لكنني بكيت عندما قرأت أحد الأسئلة، رأيت ذلك. لا أريد أن أبقى بعيدة عن عائلتي أكثر من ذلك، لكن سوريا صعبة للغاية، لا أريد العودة“ (سفيرة، 32 سنة، لديها 4 أطفال)

”لا يوجد لدي نية في العودة إلى سوريا دون انتهاء الحرب، لكن في حال انتهاء الحرب، أريد العودة إلى وطني طبعاً. أريد العيش بالأمل، أريد أن أرتاح من الناحية النفسية. أريد تأسيس حياتي بعد الآن. أنا قلقة بشأن الوقت الذي سوف تقوم تركيا فيه بإعادتنا إلى سوريا. لا يوجد لنا حياة في سوريا، ولا في تركيا أيضاً. أريد أن أعيش باستقرار بعد الآن. في نحن سعداء في حياتنا في تركيا، لكنني أريد العمل مثلاً، لكن الأبواب مغلقة أينما ذهبت وأينما راجعت. كل ما أريده أن يقدموا المساعدة لأجل فتح مراكز للأطفال. وضعنا نحن السيدات صعب للغاية، ولا يوجد فرص كثيرة للعمل. أتمنى العثور على طريق نعيش به أنا وأطفال بشكل مريح“ (سفيرة، 32 سنة، لديها 4 أطفال).

الاحتياجات / الاقتراحات

إن حقيقة أن النساء التجنوا إلى تركيا هرباً من أشكال العنف القائم على أساس نوع الجنس والنتائج في بيئة الحرب، تتطلب تفعيل المواد ذات العلاقة من اتفاقية اسطنبول. وحيث أن العنف القائم على أساس نوع الجنس يتطلب حماية دولية، فإن المسؤولية تقع على عاتق المنظمات المدنية الاجتماعية فيما يخص الضغط من أجل تطبيق المواد ذات العلاقة من اتفاقية اسطنبول والمدرج نصها أدناه.

المادة 60 - طلبات اللجوء المستندة على الجنس الاجتماعي

1. تقوم الأطراف باتخاذ التدابير القانونية أو التدابير الأخرى اللازمة لضمان قبول العنف القائم على أساس نوع الجنس على أنه شكل من أشكال الاضطهاد بالمعنى الوارد في المادة 1(أ) (2) من اتفاقية 1951 الخاصة بوضع اللاجئين وكشكل من أشكال الضرر الجسيم الذي يتطلب حماية تكميلية / ثانوية.
2. يجب على الأطراف تأمين تفسير جميع المبررات المذكورة في الاتفاقية بشكل يتم فيه مراعاة الفوارق بين الجنسين وأنه إذا كان هناك خطر من الاضطهاد نتيجة لأي أو بعض هذه الأسباب؛ يتم تأمين منح المتقدمين وضع اللاجئ وفقاً للتشريعات القانونية ذات العلاقة.
3. تقوم الأطراف باتخاذ الإجراءات القانونية أو التدابير الأخرى اللازمة لتشكيل إجراءات لجوء للأشخاص طالبي اللجوء بحيث يتم فيها مراعاة الفوارق بين الجنسين وتغطي إرشادات النوع الاجتماعي و تحديد وضع اللاجئ والتقدم بطلب الحماية الدولية بجانب إجراءات القبول للبلد وخدمات الدعم.

المادة 61 - عدم الإعادة القسرية

1. تقوم الأطراف باتخاذ الإجراءات القانونية أو التدابير الأخرى اللازمة للاعتراف بمبدأ عدم الإعادة القسرية وفقاً لالتزاماتهم المنصوص عليها في القانون الدولي.
2. تقوم الاطراف باتخاذ الإجراءات القانونية أو التدابير الأخرى اللازمة لضمان عدم الإعادة القسرية لضحايا العنف ضد المرأة المحتاجة للحماية بغض النظر عن وضعها

القانوني وحالة تصريح إقامتها إلى أي بلد قد تكون فيها حياتهم معرضة للخطر أو للتعذيب أو لمعاملة غير إنسانية أو للعقاب.

”وفقاً لأحكام المادة 61/1، تقوم الدول الأطراف باتخاذ التدابير القانونية وغيرها من التدابير اللازمة لمتابعة مبدأ عدم الإعادة القسرية وفقاً للالتزامات المنصوص عليها في القانوني الدولي. يفرض هذا البند على الدول، الالتزام بتطبيق مبدأ عدم الإعادة القسرية لضحايا العنف القائم على نوع الجنس والذين قد يكونوا معرضين للمقاضاة في حال عودتهم.

وفقاً لأحكام المادة 61/2، تقوم الدول الأطراف باتخاذ التدابير القانونية وغيرها من التدابير اللازمة لضمان عدم إعادة النساء ضحايا العنف والمحتاجات للحماية تحت أي ظرف من الظروف وبغض النظر عن وضعهن القانوني وحالة تصريح إقامتهن إلى أي بلد تكون فيه حياتهن معرض للخطر أو للتعذيب أو للمعاملة الغير إنسانية أو المذلة أو للعقوبة.¹²

- بدلاً من استراتيجيات المساعدة الإنسانية، من المهم تطوير نظام حماية يضمن التنمية الاجتماعية والتحرر من خلال سياسات مستندة على التنمية القانونية والاجتماعية والاقتصادية والتي سيتم من خلالها تعزيز موقف مجموعات مثل النساء، الأطفال والمثليات والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغاييري الهوية الجنسية.
- يجب استخدام الموارد العامة من أجل إنشاء آليات مرتكزة على المساوان بين الجنسين لتوفير الحماية ومنع العنف والاستغلال.
- ينبغي زيادة قدرات وسعات الملاجئ بقدر يمكنه استيعاب أكبر عدد من اللاجئات ويجب تولى إدارة المؤسسات من قبل خبراء يراعون نوع الجنس من منظور قائم على الحقوق.
- يجب تفعيل اتفاقية اسطنبول بشكل يجعل طلبات الحماية الدولية متاحة أمام السيدات اللاجئات اللاتي يتعرضن للعنف.
- تشكل الممارسات العنصرية والتمييزية التي يتم مواجهتها في المستشفيات، خطراً على صحة النساء والأطفال. من الضروري إعادة تشكيل موظفي المستشفيات والنظام الصحي بشكل يمكن اللاجئتين من الاستفادة من الخدمات الصحية.
- ينبغي على المنظمات المدنية الاجتماعية العاملة في مجال اللاجئتين أن تعمل بشكل يتم فيه

12 باكيجي، ك. «اتفاقية اسطنبول» - <http://www.turkkadinlarbirligi.org/tr/kurumsal/5/%C4%B0stanbul+S%20-%20C3%B6zle%C5%9Fmesi> تاريخ الوصول: 05/03/2020

مراعاة المساواة بين الجنسين وحساسية تجاه العنف القائم على أساس نوع الجنس وتأمين عمل الموظفين على هذا الأساس من الحساسية.

- كما أنه من الضروري أن تقوم المؤسسات العاملة في مجال نوع الجنس الاجتماعي بأعمال تشمل النساء اللاجئات والتعاون مع المنظمات المدنية الاجتماعية العاملة في مجال اللاجئتين.
- تأمين توسيع نطاق خدمات الترجمة في المؤسسات العامة وتأمين تدريب المترجمين على كسب منظور مراعاة نوع الجنس.
- من الضروري أن تقوم الدولة والمنظمات المدنية الاجتماعية بدراسات وأنشطة متعلقة بمجالات مثل الدعم النفسي، الدعم التعليمي، دعم العمل وغيرها من الاحتياجات الأساسية للمرأة.
- من الضروري القيام بأنشطة تتضمن توفير دورات مجانية وواسعة النطاق للنساء اللواتي يرغبن في تعلم اللغة التركية سوف يساعد على مشاركة المرأة في الحياة الاجتماعية والاقتصادية. يجب توفير مدارس حضانة لأطفال السيدات طوال فترة الدورات.
- يجب تدريب موظفي القطاع العام العاملين في المؤسسات العامة على مكافحة الممارسات التمييزية والتحقق من خلال المؤسسات الحكومية فيما إذا كان اللاجئتين عرضة للتمييز من عدمه.

خلال عملية تطوير السياسات المتعلقة باللاجئات، من الضروري للغاية ضمان مشاركة اللاجئات في مراحل تشكيل هذه السياسات. نأمل أن يساعد هذا التقرير منظمات الحقوق التي تكافح العنف ضد المرأة. كما نأمل أن تقوم اللاجئات بتطوير أنشطة تضامنية يقومون بإنشائها مع اللاجئات من خلال الأخذ بعين الاعتبار ظروفًا معينة.

تم كتابة قسم النتيجة من التقرير في ظل الجهود على العنف الجاري ضد اللاجئتين في الحدود التركية. بعد التصريحات «لن يتم منع اللاجئتين من عبور الحدود إلى أوروبا» التي تم نشرها في الصحافة، بدأ اللاجئون بتاريخ 28 فبراير 2020 بالانتقال بتوجيه من الحكومة إلى نقاط إدرنة الحدودية من أجل العبور إلى أوروبا وتأسيس حياة تمكنهم من العيش في ظروف إنسانية. ساعدت السياسات التي حولت موضوع اللاجئتين إلى قضية مساومة على تشجيعهم لسلك طرق غير قانونية وغير آمنة وتم تجاهل حقوق الإنسان الأساسية ولا سيما حقوق الحياة وتم تجاهل آمال اللاجئتين. في هذه الأيام نحن بحاجة إلى مزيد من التضامن أكثر من أي وقت مضى، حين يظهر لنا مرة أخرى أن الحدود أصبحت بلا معنى واستحالة العيش من خلال تجاهل وغض النظر عن الحياة «الأخرى».

المصادر

- Altınay, A. & Arat, Y. (2008), Türkiye’de Kadına Yönelik Şiddet, Metis Yayınları, İstanbul
- Bakırcı, K. İstanbul Sözleşmesi <http://www.turkkadinlrbirligi.org/tr/kurumsal/5/%C4%B0stanbul+S%C3%B6zle%C5%9Fmesi>. Erişim Tarihi: 5.03.2020
- Baklacıoğlu, Ö. N. & Kıvılcım, Z. (2015), Sürgünde Toplumsal Cinsiyet, Derin Yayınları, İstanbul.
- Birleşmiş Milletler Mülteciler Yüksek Komiserliği (UNCHR), “Sexual and Gender-Based Violence Against Refugees, Returnees and Internally Displaced People”, <https://www.unhcr.org/3f696bcc4.pdf> Erişim Tarihi: 5.03.2020
- Butler, J. (2010). Queer Yoldaşlığı ve Savaş Karşısı Siyaset. (Ed.) in Anti Homofobi Kitabı 2 (pp.19-28). Ayrıntı Yayınları, Ankara. Retrieved from: <http://www.kaosgliderneği.org/resim/kutuphane/dl/antihomofobikitabi2.pdf>
- Butler, J. (2009) Frames of War: When is Life Grievable? London: Verso. Retrieved from: https://edisciplinas.usp.br/pluginfile.php/4098884/mod_resource/content/1/Butler%20%282009%29%20Precarious%20life%20-%20grievable%20life.pdf
- Bora, A., (2012), “Toplumsal Cinsiyete Dayalı Ayrımcılık”, içinde Ayrımcılık: Çok Boyutlu Yaklaşımlar, (der.) K. Çayır & A. Alan, İstanbul Bilgi Üniversitesi Yayınları, İstanbul
- Cankurtaran, Ö. & Albayrak, H. (2019), Suriye’den Türkiye’ye Kadın Olmak, Merdiven Yayın, Ankara.
- Connell, R.W. (2015), Erkeklikler, Phoenix, Ankara.
- Coşkun, E. & Eski B. (2019), Erkek Şiddetinden Kaçarken..., Sosyal Araştırmalar Vakfı Yayınları, İstanbul.
- Freedman, J. (2017), Sexual and Gender-based Violence Against Refugee Women: A Hidden Aspect of the Refugee “Crisis”, *Reproductive Health Matters*, 24:18-26.

- Hacettepe Üniversitesi Nüfus Etütleri Enstitüsü (2015), “Türkiye’de Kadına Yönelik Aile İçi Şiddet Araştırması”, <http://www.hips.hacettepe.edu.tr/KKSA-TRAnaRaporKitap26Mart.pdf>
- Kaos Gey ve Lezbiyen Kültürel Araştırmalar ve Dayanışma (Kaos GL) Derneği (2019). Türkiye’nin LGBTİ Mültecilerle İmtihanı, Ayrıntı Basımevi, Ankara.
- Karakılıç İ.Z., Körükmez L. & Soykan C. (2019), Resilience, Work and Gender in the (Turkish) Migratory Context. GAR (the Association for Migration Research)- Heinrich Böll Stiftung Derneği Türkiye Temsilciliği.
- Keygnaert, Vettenburg, & Temmerman, (2012), “Hidden violence is silent rape: sexual and gender-based violence in refugees, asylum seekers and undocumented migrants in Belgium and the Netherlands”, *Culture Health and Sexuality*, 14(5). p.505-520.
- Kıvılcım, Z. (2016), “Yabancılar ve Uluslararası Koruma Kanunu ile Geçici Yönetmeliği: Toplumsal Cinsiyet Perspektifiyle Bir Değerlendirme”, Ankara Üniversitesi *SBF Dergisi*, Cilt 71, No. 3, 2016, s. 919- 940.
- Kümbetoğlu, B., (2008), *Sosyolojide ve Antropolojide Niteliksel Yöntem ve Araştırma Bağlam* Yayıncılık, Ankara
- Kümbetoğlu, B. (2011), “Feminist Yöntem ve Kadın Çalışmalarına İlişkin Bazı Sorular, Sorunlar”, içinde, Birkaç Arpa Boyu... 21. Yüzyıla Girerken Türkiye’de Feminist Çalışmalar Prof. Dr. Nermin Abadan Unat’a Armağan, (der.) S. Sancar, Koç Üniversitesi Yayınları, İstanbul, s.475-503.
- MacInnes, J. (1998), *The End of Masculinity*, Open University Press, Buckingham
- Oğuz H. Ş. (2012), “Alanda Bir Kadın”, *Fe Dergi: Feminist Eleştiri* 4, Sayı 1.
- Öztan, E. (2015), “Feminist Araştırmalar ve Yöntem”, içinde *Toplumsal Cinsiyet Araştırmaları*, (haz.) Feryal Saygılıgil, Dipnot Yayınevi, Ankara.
- Peker, B. & Sancar, M. (2001), *Mülteciler ve İltica Hakkı: Yaşamın Kıyısında-kilere Hoş geldin Diyebilmek*, İnsan Hakları Derneği Yayınları, Ankara
- Selek, P. (2009), “Kenardakilerle Çalışmak Mı?” *Methodos: Kuram ve Yöntem Kenarından*, ed. Dilek Hattatoğlu ve Gökçen Ertuğrul, Anahtar Kitaplar, İstanbul, s. 115- 125.

